

جمال عبد الناصر

قراءة جديدة في ذكراه الثلاثين

د . أسامة الغزالي حرب

0180397



Biblioteca Alexandrina

96

جمال عبد الناصر

قراءة في ذكراه الثلاثين



د . أسامة الغزالي حرب

جمال عبد الناصر

قراءة جديدة في ذكراه الثلاثين

المؤلف : د. أسامة القرشي حرب

الطبعة الأولى ٢٠٠١

الناشر: دار مصر المحروسة

المدير العام خالد زغلول

٣ ش البستان السعيد متفرع من ش طلعت حرب

- خلف مقهى ريش

ت - ٣٩٠٠٣٧١ فاكس - ٦٣٦٠٩٢٢

تصميم الغلاف : عمر عادل

الاخراج والتنفيذ: عاصم مراد

الصفحة منحت سليمان ، محمد يسرى ، مديحة

زكريا

التجهيز وفعل الاوان : Egy graph

١/٢ ش فلسطين - الشطر التاسع - المعادى الجديدة

هـ: ٥١٦١٠٦١ فاكس: ٥١٦١٣٦١

e-

mail:egymisr@infinity.com.eg

رقم الإيداع : ٢٠٠١/٢٩٧٧

المقدمة

هذا الكتيب هو تجميع لخمس مقالات كتبتها في جريدة الأهرام في الفترة بين ٢٩ سبتمبر و١٨ ديسمبر عام ٢٠٠٠. لم يكن في نيّتي - عندما بدأت الكتابة - سوى أن أكتب مقالاً واحداً، بمناسبة مرور ثلاثين عاماً على وفاة جمال عبد الناصر. غير أنني بمجرد أن بدأت في الكتابة، اكتشفت أن المسألة أهم وأعقد بكثير من مجرد كتابة مقال «مناسبات» (فالرجل موضوع الحديث، جمال عبد الناصر، ربما كان أهم شخصية في تاريخ مصر والعرب في القرن العشرين، ومع ذلك فإن اختلاف الرؤى حوله عميق إلى درجة تجعله في نظر فريق من الناس - وكما ذكرت في المقال الأول - نبياً أو نصف إله، وفي نظر فريق آخر، آثماً، أو نصف شيطان، وهذا الخلاف حول شخصية جمال عبد الناصر، وحول تقييم أعماله، ما يزال على أشده حتى بعد ثلاثين عاماً من وفاته. بحيث أن أغلب المواطنين المصريين الآن - ونحن في بداية عام ٢٠٠١ - والذين هم لم يعايشوا عبد الناصر مباشرة، واقعون في تلك الحالة من الاستقطاب بين تبجيل جمال عبد الناصر وادانته!

ومع أن الخلاف حول تقييم القادة والزعماء من طراز ووزن جمال عبد الناصر يبدو أمراً منطقيّاً في تاريخ الأمم والشعوب بوجه عام، إلا أن الأمر بالنسبة لنا في مصر والعالم العربي، إزاء جمال عبد الناصر وفي تلك المرحلة من تطورنا الاجتماعي والسياسي يبدو ذا مغزى أعمق، فنحن عندما نتحدث عن جمال عبد الناصر لا نتحدث عن زعيم له خصائصه الذاتية المتفردة، فقط، ولكن ما هو أهم من ذلك بكثير أننا نتحدث عن أسلوب للحكم، ونمط في اتخاذ القرار، وعن سياسات اقتصادية واجتماعية داخلية وخارجية، أثرت جذرياً في تطور مصر والوطن العربي بأسره، وما تزال الكثير من ملامحها وآثارها حاضرة بقوة في كافة مظاهر حياتنا حتى الآن. إن الفهم العلمي السليم لتلك الأساليب والسياسات، هو فقط ما يساعدنا

على أن نقيم جمال عبد الناصر، وحكمه، تقييماً موضوعياً .. ليس فقط لنحكم بشكل عادل ومتوازن على ما جرى في مصر والوطن العربي، في الخمسينيات والستينيات، وإنما أيضاً .. وذلك بالقطع هو الأجدى والأهم .. لكي نحسن اختيار الرؤى والسياسات التي يتوجب علينا اتباعها لبناء مستقبل أفضل لمصر وللوطن العربي. ولا شك أننا ما نزال في مرحلة تأسيس، وحسم للاختيارات.. ولا شك أيضاً أنها مرحلة طالت أكثر مما ينبغي ! واعتقادي أن أبناء جيلي ربما كانوا من أفضل من يستطيعون الاسهام في تقديم ذلك التقييم (الموضوعي، لجمال عبد الناصر ودوره) فهذا الجيل هو الذي صنعتهم وشكلته ثورة جمال عبد الناصر .. ولذلك فهو يتمثل، ويعي جيداً، ما أنجزه عبد الناصر فضلاً عن أنه يرتبط به نفسياً وعاطفياً ! ولكنه أيضاً نفس الجيل الذي زلزلته بقوة، وبقسوة، أخطاء وخطايا عبد الناصر التي كانت هزيمة يونيو ١٩٦٧ ذروتها (أو بالأحرى حضيضها) .

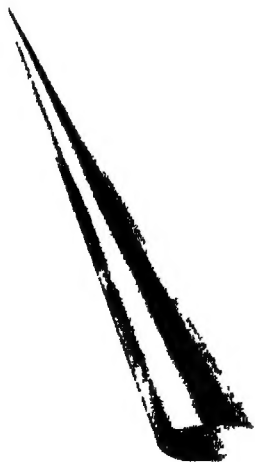
لم يكن غريباً إذن أن أحسست، عندما شرعت في كتابة المقال الأول .. بأهمية وعمق الموضوع. وإذا كنت قد كتبت تلك المقالات الخمس، التي تتناول جوانب مختلفة في شخصية عبد الناصر وسياساته، فإني أعتقد أنها لا تعدو أن تكون مجرد فاتحة لأعمال أخرى، أكثر عمقا وشمولاً، وبدائية أو مدخل لتقييم موضوعي لجمال عبد الناصر تحتاجه بقوة الأجيال الأحدث من رجائنا ونسائنا. ولقد شجعني رد الفعل الطيب الذي استشعرته لنشر المقالات الخمس، على المبادرة بتجميعها في ذلك الكتيب .. لتكون إسهاماً في وضع جدول أعمال أولي، لنقاش جاد حول أفضل الخيارات لمستقبل مصر ونحن على أعتاب القرن الواحد والعشرين.

أسامة الغزالي حبيب

القاهرة في ١٤ يناير ٢٠٠١

**الفصل
الأول**

**ثلاثون عاما على رحيل
جمال عبد الناصر**



فى صباح مثل ذلك اليوم، منذ ثلاثين عاما بالضبط، أى فى ٢٩ سبتمبر ١٩٧٠ (وكان يوم الثلاثاء) صدرت الأهرام وفى صدر صفحتها الأولى، العنوان الرئيسى "الأسود" الذى لم ننسه قط : "عبد الناصر فى رحاب الله" ! . لم تكن مصر قد نامت الليلة السابقة، بعد أن صدمت بنبا الرحيل المفاجئ لجمال عبد الناصر، الذى تضمنه بيان مقتضب اذاعه أنور السادات فى الحادية عشر مساء الاثنين : "فقدت الجمهورية العربية المتحدة، وفقدت الأمة العربية، وفقدت الإنسانية كلها، رجلا من أغلى الرجال وأشجع الرجال وأخلص الرجال، وهو الرئيس جمال عبد الناصر، الذى جاد بانفاسه الأخيرة فى الساعة السادسة والرابع من مساء اليوم ٢٧ رجب ١٣٩٠ الموافق ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ ...". وكانت الصدمة مضاعفة لأبناء جيلى أو الأجيال الأصغر، الذين توحدت مصر - فى وعيهم - بزعامة جمال عبد الناصر. وأذكر أن رد الفعل المباشر لى فى ذلك الحين هو أن هرعت الى شرفة منزلنا العالية فى شبرا لاتأمل أثر تلك الصاعقة مسائلا نفسى : كيف سوف تسير الحياة بدون عبد الناصر؟!

كنت فى ذلك الحين مجندا فى القوات المسلحة، ضمن حملة "المؤهلات العليا" الذين كان عليهم جميعا أن ينخرطوا فى الخدمة العسكرية عقب هزيمة ١٩٦٧، الى أن تتم المعركة المنشودة "لإزالة آثار العدوان". وكان على أن اذهب كالعادة - فى صباح اليوم التالى - الثلاثاء الى وحدتى العسكرية فى منشية البكرى! وعندما اكتشفت فى ذلك الصباح، وبعد ليلة حزينة طويلة مؤرقة، أن من المستحيل

تقريبا وجود وسيلة للمواصلات وسط الفوضى التي حدثت، شعرت بالارتياح : فقد كانت رغبتى عارمة فى أن أشارك واندمج فى مئات الألوف من البشر الذين تدفقوا الى الشوارع ليكون عبد الناصر. وأخذت أقطع المسافة من شبرا الى منشية البكرى سيرا على الأقدام! وعلى طول الطريق، تقاطرت "الجماهير" التى طالما تحدث عنها عبد الناصر، والتى طالما هتفت له، ولكن لتغنى هذه المرة لحنا جنائزيا عبقريا مؤثرا، لا يعرف من ألفه ومن لحنه؟: "الوداع يا جمال يا حبيب الملايين .. الوداع .."! لحن كان ومضة برق خاطفة، حملته فى لحظة واحدة، الى كل أرجاء مصر!

ثلاثون عاما تفصل اليوم بيننا وبين تلك الساعات المشهودة فى تاريخ مصر الحديث ! وهى بالقطع فترة كافية تماما لأن يتوافق بعدها حد أدنى من توافق عام حول تقييم شخصية وأداء جمال عبد الناصر. ومع ذلك، فمما يؤسف له أن ذلك التوافق لم يحدث .. وحتى الآن هناك من يدافعون عن عبد الناصر وكأنه نبي أو نصف اله، وهناك من يهاجمون عبد الناصر وكأنه آثم أو نصف شيطان! وقد تكون هناك قلة قليلة تسعى للفهم الموضوعى المتوازن لعبد الناصر، والناصرية، ولثورة يوليو. ولكن المؤكد أن النسبة الغالبة من المصريين، ولنقل مثلا كل من هم فى سن الأربعين ففا دونها، ممن لم يعيشوا فى عصر عبد الناصر، أو لم يعايشوه بشكل واع ..، يظلون مشتتين فى أفكارهم حول عبد الناصر، بين تلك التوجهات المتناقضة؛ وربما يلفت النظر هنا، أن سيرة حياة عبد الناصر، وتقييم

شخصيته وأعماله، كانت موضوع عدد من الكتابات فى العالم الغربى، منذ الستينات وحتى اليوم (مثل كتب ناتنج، ولاكوتير، وفاتيكيوتس، ومانسفيلد، وديكمجيان، وبيكر، وجوردون، وودورد، وويلكوك، ... الخ). وفى المقابل، يصعب القول أن كاتباً أو مفكراً عربياً قد توفر على هذا الموضوع وأعطاه ما يستحقه من تركيز واهتمام، بمن فيهم محمد حسنين هيكل، أقرب الكتاب والمثقفين إلى قلب وعقل عبد الناصر.

وهكذا، فى حين شاعت الأقدار لسعد زغلول أن يكتب مفكر بحجم عباس العقاد سيرته مشيداً به بحرارة، ولأنور السادات أن يكتب كاتب بقامة محمد حسنين هيكل سيرته ناقداً له بقسوة، فإن عبد الناصر لم يقدر له هذا، ولا ذاك!

ولا يقصد بالتقييم الموضوعى المتوازن لجمال عبد الناصر، الاكتفاء بالقول بأن عبد الناصر، شأنه شأن أى إنسان، فضلاً عن أى قائد أو زعيم بارز فى التاريخ، له إنجازاته وأخفاقاته، محاسنه ومساوئه ! فذلك حكم عام، لا يعنى شيئاً بذاته! ولكن يقصد به التحليل العلمى للعوامل الوراثية والنفسية والاجتماعية والبيئية التى شكلت شخصية جمال عبد الناصر، والملامح أو الخصائص الأساسية لتلك الشخصية، والظروف العامة : مصرى، وإقليمى، ودولياً - التى أسهمت فى تشكيل تصورات ومدركاته، وأثرت على قراراته. ثم التقييم الموضوعى لاختياراته الأساسية، والآثار الفعلية التى أحدثتها سواء فى المدى القصير أو البعيد، ثم ما بقى من هذا كله فى اللحظة الراهنة، وما يمكن استخلاصه من دروس وعبر.

إن تلك الجوانب الأساسية فى حياة وأعمال جمال عبد الناصر، تستحق أكبر قدر من العناية والدرس والاهتمام، وليس مجرد العبارات الإنشائية والإنفعالية، مدحاً أو قدحاً، ثناءً أو ذمماً ! وبعبارة أخرى فإن باب الاجتهاد العلمى يجب أن يفتح على مصراعيه بلا عقد أو حساسيات، لفهم شخصية جمال عبد الناصر، وسبر أغوارها - من ناحية، وتحليل وتقييم اختياراته وقراراته - من ناحية أخرى.

موهبة السلطة :

غنى عن القول أن شخصية جمال عبد الناصر تأثرت فى تكوينها بالبيئة الاجتماعية التى نشأ فيها (أى الشرائح المتوسطة فى الطبقة الوسطى الحضرية بالاسكندرية والقاهرة) والظروف الأسرية الصعبة نسبياً، والمناخ السياسى المشبع بالمعارك السياسية بين المصريين والانجليز من ناحية، ومشاحنات الأحزاب السياسية بين بعضها البعض، وبينها وبين الملك - من ناحية أخرى. وأخيراً، عجز النظام الاجتماعى - السياسى عن استيعاب أبناء الطبقة الوسطى الصاعدة، الذين يعتمدون فى عيشتهم على مهاراتهم المهنية، وليس على ثروات موروثة.

غير أن هذه العوامل "الموضوعية"، التى اشترك فيها ليس فقط كل الضباط الأحرار، وإنما أيضاً أغلب عناصر القوى الوطنية الأخرى فى ذلك الحين (الشرعية : مثل الوفد والأحزاب الوطنية، أو غير الشرعية : مثل الإخوان والشيوعيين) لا تفسر زعامة عبد الناصر، مثلما تفسرها موهبة السلطة لديه، أو ولعه بالسلطة،

وعبقريته في الوصول اليها والحفاظ عليها. ومع أن هذا العنصر يكاد أن يكون هو المفتاح الحاكم في شخصية عبد الناصر، إلا أن التقاليد الثقافية السائدة لدينا التي تصور السعى الى السلطة (أو القوة السياسية) باعتبارها "عيبا" لا يجوز نسبته الى كرامة الرجال (!) جعلتنا نتغاضى عن هذا العنصر في تحليل شخصية عبد الناصر، أو المرور عليه بشكل مبهم، أو عابرو! وفي واقع الأمر، فقد ذكرت "الزعامة" والشخصية "الكاريزمية" باعتبارها صفات متفردة تجعل "الجماهير" تبجل القائد وتباعيه لقيادتها، فلا يملك سوى أن يمثل لها، ويخضع لإرادتها! غير أنه يظل من الصحيح أن زعامة عبد الناصر وشخصيته الكاريزمية، تفسرها وتبررها أيضا قدراته الفذة في الوصول الى السلطة والحفاظ عليها!

ولاشك أن هناك الآن مجالا واسعا للبحث والاجتهاد للإجابة عن السؤال الأول هنا، وهو: ما هي العوامل والظروف التي جعلت ضابطا شابا في الجيش المصري، قوى الشخصية، يمتلك صفات القيادة والزعامة، في منتصف الأربعينيات من هذا القرن، يعتقد أن القضاء على مظاهر الضعف والفساد في مصر، وإصلاح أوضاعها السياسية والاقتصادية، إنما يمكن أن يتم فقط من خلال عمل انقلابي، يسيطر به على الجيش ثم يطبق بالنظام السياسي بأكمله؟ ليس هنا بالطبع مجال الإجابة عن هذا السؤال، ما يهمنا تحديدا هو أن جمال عبد الناصر، آمن بتلك الفكرة، وامتلك من الثقة بالنفس، ما جعله يؤمن بقدرته على تحقيقها، فأخذ يعمل بدأب ودهاء نادرين

على تنفيذها فى واقع شديد التعقيد، عظيم المخاطر !

وفى واقع الأمر، فإن موهبة القيادة لدى عبد الناصر، ما كان يمكن أن تمكنه من النجاح فى تكوين الضباط الأحرار، ما لم تكن قد توافرت معها مهارات أخرى، فى مقدمتها القدرة الفائقة على فهم الأشخاص، واختيارهم، والإحساس بإخضاعهم وولائهم وتقدير قدراتهم ومهاراتهم، ثم توظيفهم وفق تلك القدرات والمهارات تم القدرة الفائقة على العمل السرى، والتكيف مع ما يستلزمه من كتمان وحذر، وتمويه وشك، بحيث يصبح أسلوبا معتادا للحياة اليومية، وليس إجراء استثنائيا يتبع حسب الأحوال !

وزاد من فعالية ذلك كله عزوفه عن الظهور بصفة القائد أو الزعيم قبل الأوان ! وولفت النظر ما تقرره كل الكتابات عن الضباط الأحرار، من أن شخصية "المحرك الأساسى" للتبظيم لم تكن واضحة حتى للقريبين منهم، غير أن ما هو أهم دلالة هنا، أن عبد الناصر - وقد سعى مع زملائه لأن يتصدر اللواء محمد نجيب حركتهم - لم يستعجل أبدا "الظهور" باعتباره القائد الحقيقى لحركة الضباط، مؤثرا العمل - بصبر ودأب - للإمساك بمفاتيح القوة الفعلية، وكسب الأنصار طوال ما يقرب من العام ونصف العام! لذلك، وعندما تفاقم الصراع على السلطة فى فبراير ومارس ١٩٥٤ كان من الطبيعى أن يفوز عبد الناصر، برغم كل التيارات المعاكسة التى كانت قد تراكمت ضد أغلبية الضباط الأحرار بزعامته.

البراجماتية؛

طوال رحلته للوصول الى السلطة، ثم الحفاظ عليها، اتسم سلوك

عبد الناصر بسمتين واضحتين : أولهما، نزعة براجماتية (عملية) واضحة، تطرح جانبا - فى مواجهة التحديات الحاسمة - التحفظات المثالية السانجة. وتانيهما قدرة فائقة على المناورة والانسحاب التكتيكي قبل الهجوم الكاسح!

النزعة البراجماتية جعلت عبد الناصر الشاب، فى بنائه لحركته، يتصل بكل القوى التى تشاركه الهدف. وينسق معها، ويستفيد منها، ولكنه يحرص دائما على أن يستقل عنها. قد يستخدمها .. ولكن لا يسمح لها أبدا بأن تستخدمه. يصدق هذا بشكل واضح على علاقة عبد الناصر بالإخوان، والشيوعيين. وفى كلا الحالتين اتصل بهم مباشرة فى فترات قصيرة، ولكنه ظل دائما على صلة غير مباشرة بهم من خلال وسطاء من الضباط الأحرار، أو من معارفه المقربين. وفى لحظات الصدام، لم يتردد فى تحجيمهم، بل والتنكيل بهم!

والنزعة " البراجماتية "، جعلته قبل ٢٣ يوليو، ثم فى السنتين الأولتين بعدها، يؤجل صدامه مع القوى الأجنبية ذات الحضور الثقيل فى المنطقة : الانجليز، والأمريكيين. كانت إحدى هواجسه الأساسية قبل الثورة، إمكانية تدخل الإنجليز ضد حركة الجيش، وبنى تقديراته على أنهم لن يفعلوا ذلك! وحرص - قبل الثورة، وبعدها أيضا - على علاقة طيبة مع الأمريكيين، الذين شجعوا البريطانيين على عدم التدخل، وراوا فى حركة الجيش - فى التحليل الأخير - دافعا للاستقرار، وإصلاح مفاصل النظام القديم، وحائلا دون انتشار الشيوعية !

والنزعة البراجماتية أيضا، جعلت عبد الناصر - فى لحظات

الصراع الحاسمة من السلطة فى فبراير ومارس ١٩٥٤ - يذف
الأموال لتحرىك المظاهرات العمالية التى خرجت تهتف ضد
"الديمقراطية" وترفض عودة الضباط الى تكتاتهم، أو عودة
الأحزاب الى لعبتها القديمة !
والمناورة !

غير أن المواهب "السلطوية" لعبد الناصر بدت أوضف ما تكون
فى قدرته - وقت الأزمات - على المناورة، واستفءام أسلوب
الانسحاب التكتيكى، بما يمكنه من إحكام السيطرة على الموقف الذى
يواجهه. ومن الثابت أن عبدالناصر لجأ إلى أسلوب الانسحاب أو
"الاستقالة" أكثر من مرة بين ١٩٥٢ و١٩٥٤ ليعيد تثبيت قيادته:
تهديده بالاستقالة عند الاختلاف حول الموقف من تنازل الملك عن
العرش فى ٢٦ يوليو ١٩٥٢، وعرضه الاستقالة فى إطار "لجنة
قيادة" الضباط الأحرار بعد طرد الملك، وبروز محمد نجيب كقائد
للحركة، وتهديده بالاستقاله فى اجتماع مجلس قيادة الثورة فى ١١
فبراير ١٩٥٤ فى ذروة الصراع مع محمد نجيب.

ويتكامل مع هذا التكتيك، براعة فى اظهار "البديل الأسوأ"
للاختيار الذى يرجحه، مثلما أورده خالد محى الدين من اصرار
عبدالناصر - فى غمار أزمة مارس ١٩٥٤ أيضا - على المفاضلة بين
إما أن تكون ديمقراطية مطلقة وتخل عن الثورة، أو أن تكون سياسة
حزم واستمرار للثورة! أو ما أورده عبداللطيف البغدادى من تدبير
عبدالناصر لستة انفجارات فى القاهرة فى وقت واحد، فى نفس
الفترة - مارس ١٩٥٤ - لاتارة مخاوف الناس من الاندفاع فى

طريق "الديمقراطية" !

فى هذا السياق، لا يكون من قبيل التزويد أو المبالغة اعتبار استقالة عبدالناصر، عقب هزيمة يونيو ١٩٦٧ استمراراً لنفس التكتيك. والمسألة هنا أعقد بكثير من القول بأن عبدالناصر عندما استقال، لم يكن يناور بل كان ينوى الاستقالة بالفعل، وكان مستعداً لأن يحاكم! ففى تلك اللحظة العصيبة من تاريخ مصر، وتاريخ عبد الناصر، كان أمامه خياران : إما ترك منصب الرئاسة، وقبول أى شكل للمحاسبة على ما تم من تقصير، وإما أن يمنح فرصة لاعادة البناء، وتجاوز الهزيمة، بما يستلزمه ذلك من تفويض جديد وشامل من الشعب. وكسأنت أبسط وأقوى وسيلة لذلك، فى ذروة لحظة الاحساس بالألم لدى الشعب كله، هى أن "يعرض" عبدالناصر استقالته، وأن يترك للشعب الاختيار! وإنسانياً، وبتفكير وعقليه شخصية متحديه مثل عبدالناصر، يمكننا أن نتصور أن عبد الناصر كان يريد منحه الفرصة ليثار لهزيمته، والقضاء على الفساد الذى سبب الهزيمة. ومن هنا نستطيع أيضاً أن نفهم عودته لتكتيك فرض "البديل الأسوأ" عندما اقترح اسم "شمس بدران" ليحل محله، وفق رواية الاستاذ هيكلي !

غير أنه، وبصرف النظر عن أية تفاصيل، نستطيع أن نقول الآن أن تلك الخطوة من عبدالناصر، أى عرضه التنحي فى ٩ يونيو ١٩٦٧، وما ترتب عليها من مظاهرات هاشدة ورفض شعبى كاسح، كانت تصرفاً عبثياً ترتب عليه - فى ساعات قليلة - أن انتقل الشعب من حال إلى حال: من مشاعر الحزن والمهانة، إلى مشاعر

الصمود والاصرار على تجاوز الهزيمة.

وبعيار آخرى فقد كان مقتضى الرسالة التي تضمنتها استقالة عبدالناصر، أنه مع التسليم بمسئوليته الكاملة عما حدث، فإن رحيله سوف يعنى تحقيق الغرض الذى اراده الأعداء. وكان من الطبيعى أن يرفض الناس ذلك! وكان خروج الملايين إلى الشوارع فى ٩ و ١٠ يونيو رد فعل تلقائى مباشر، أتطوى على تقويض قوى مجدد لعبدالناصر، مكته من أن يبدأ على الفور إجراء تقييعرات شاملة فى القوات المسلحة واجهزة الدولة، استعداداً لمعركة الثأر.

ويعنى ذلك أن من العيب الحديث عن خطط دبرتها الأجهزة لحشد الناس فى الشوارع فى ذلك الوقت، فلقد أنطوت واقعة "التنحى" بذاتها، ويدون أى اضافه (!) على ذلك التخطيط للذكى، المحكم، المغامر؛
نتائج لازمة:

إن التسليم بموهبة السلطة لدى عبدالناصر كمجور أساسى لشخصيته، تعنى أكثر من نتيجة تبدو واضحة تماماً فى سلوكه الشخصى، والعام:

فمن العيب - بالنسبة لهذا الطراز من الرجال وفى حالة يتك القوة التى يمثلها عبد الناصر - أن نتحدث بجدية عن فساد عالى، أو محاباه للأقارب، أو حتى ضعف إزاء النساء! ولم تكن هناك ادعاءات أشد سذاجة وسخفاً من الأقاويل التى شاعت عقب وفاة عبد الناصر، عن استيلائه على أموال أو شيكات! ذلك الطراز من الرجال، يعوضه

الشعور بالقوة السياسية، عن كافة المتع الأخرى فيكتفى بالخبز الجاف والجبن الأبيض طعاماً، وتسلية بضعة أفلام يشاهدها في المساء، وتكفيه حياة أسرية هادئة !

وهذا الحرص على القوة السياسية، واحكام السيطرة على مفاتيحها، يفسر تغليب اعتبارات الثقة على اعتبارات الخبرة والكفاءة في اختيار بعض معاونين. لقد كانت لذلك الاعتبار عواقب وخيمة في حالة القوات المسلحة بالذات، عندما اختار عبدالناصر، صديقة الأقرب، عبدالحكيم عامر لقيادة الجيش، بعد أن قفز برتبته من صاغ (رائد) إلى لواء، ثم فريق، فمشير! وكان عبدالناصر نفسه، هو أول من دفع ثمن هذا الاختيار!

وهذا الحرص على القوة السياسية، هو الذي جعل عبدالناصر يتعامل بلا شفقة ولا مجاملة، مع منافسية السياسيين! ومحمد نجيب، ومصطفى النحاس ليسا إلا أبرز الأمثلة، ولكنهما ليسا كل الأمثلة!

عبدالناصر إذن لم يكن أسطورة (كما قال هيكل) ولم يكن نبياً ولا شيطاناً! كان انساناً موهوباً وطموحاً، كرس ولعه بالقوة لتحقيق الأهداف التي حلم بها لمستقبل مصر، فأصاب واخطأ، وتلك قضية أخرى!

الفصل

الثاني

بين نبل الأهداف

وقصور الوسائل !



ليس الحكم على أداء وانجازات شخصية بوزن جمال عبد الناصر بالأمر السهل على الإطلاق ! وتزداد هذه الصعوبة، بل والحساسية، فى ضوء المناخ الذى عادة ما يجبر اليه النقاش حول عبد الناصر للانقسام بين مدافعين عنه ومهاجمين له، أو بين "محبين" أو "كارهين" له ! ومع ذلك، فإن مرور ثلاثين عاما على وفاة عبد الناصر لابد وأن تدفعنا - كما سبقت الإشارة - الى التقييم الموضوعى العلمى له، ولأدائه. تلك ضرورة حيوية، ليس فقط للفهم السليم لماضيها، وإنما أيضا - وذلك هو الأهم والأجدى - للاختار الواعى والناضج لأولويات مستقبلنا !

لقد ركز المقال الأول على موهبة السلطة أو "الولع بالقوة السياسية" باعتبارها مفتاحا أساسيا حاكما، لا يمكن أن يخطئه أى محلل لشخصية عبد الناصر، ولكن ذلك لا يعنى - بدهاء - أنها المفسر الوحيد لسلوكه، كما لا يعنى ذلك أن السلطة أو القوة السياسية كانت هدفا فى ذاتها لجمال عبد الناصر.. وكما جاء فى آخر سطور المقال فإنه - أى عبد الناصر - "كرس ولعه بالقوة لتحقيق الأهداف التى حلم بها لمستقبل مصر .. فأصاب، وأخطأ".

فى ضوء ذلك، يمكننا أن نفترض أن الانتماء الاجتماعى لجمال عبد الناصر، أى انتماءه الى الشرائح الوسطى من الطبقة المتوسطة الحضرية، فى الأسكندرية ثم القاهرة، ذات الأصول "الصعيدية" البسيطة، أورثه نظرة عدم ارتياح للطبقات العليا من ملاك الأراضى فى الريف، وكبار الرأسماليين من رجال الصناعة والمال والتجارة فى المدن، وهى طبقات لم يندمج فيها عبد الناصر ولم يسع أبدا الى

ممارستها في عاداتها أو سلوكياتها، حتى وهو في قمة السلطة ! وفي المقابل، لاشك أن عبد الناصر كان شديد الإحساس بحرمات ومعاناة الطبقات الدنيا، خاصة في الريف، من الفلاحين المعدمين وعمال التراحيل ..، ومع ذلك، فليس مصادفة أن الطبقة التي عبر عنها عبد الناصر بكل قوة وصدق، والتي كانت بالفعل أول من استفاد بكل منجزاته، كانت هي الطبقة التي انتمى إليها، أي الطبقة الوسطى .

يمكننا أيضا أن نفترض أن المهنة العسكرية (أو الجندية) لدى عبد الناصر، والتي ارتبطت بطبيعة تعليمه وثقافته، أورثته احتراماً للانضباط والتخطيط، وتقديراً للقوة كعنصر للحسم، والإنجاز وليس مجرد الكلام والشعارات التي تزخر بها الحياة "المدنية" أو "الملكية" !

ويمكننا أن نفترض أن جمال عبد الناصر (وقد انتمى إلى الجيل الذي تبلور وعيه السياسي بين أوائل الثلاثينات وأوائل الأربعينات) قد تأثر بقوة بكل ظروف ووقائع كفاح مصر من أجل الاستقلال، وعلى وجه الخصوص معاهدة ١٩٣٦ وحادث ٤ فبراير ١٩٤٣، فأعلنت في إدراكه قيمة الاستقلال، وأهمية الحفاظ على الكرامة الوطنية في مواجهة المهانة التي يسببها الاحتلال الإنجليزي لمصر. وإذا كانت الفترة نفسها قد شهدت تزايد بروز القضية الفلسطينية، وأحداثها الدرامية المتوالية، فإن انخراط عبد الناصر في حرب ١٩٤٨ كان مدخله الحاسم إلى إدراك عمق الرابطة المصرية العربية.

لقد تضاعفت تلك العوامل، مع الشخصية القيادية لجمال عبد الناصر ومواهبه في الوصول للسلطة والحفاظ عليها، لتصنع منه

الزعيم الذى أضحى أول حاكم مصرى، لمصر المستقلة، منذ الغزو
الفارسى الذى حطم آخر حكم الفراعنة عام ٥٢٥ ق.م.، أى بعد ما
يقرب من ألفى وخمسمائة عام !

بهذه الصفة، ولأن الخيارات الأساسية لعبد الناصر، التى كانت
محور التغيير "الثورى"، مازال موجودة بقوة فى بناء الدولة
والمجتمع فى مصر المعاصرة .. فإن التقييم الموضوعى لتلك
الخيارات، يضحى مطلباً ضرورياً لتفسير أو تبرير التحولات التى
حدثت فى تلك الخيارات بعد عبد الناصر تطويراً أو تعديلاً أو حتى
نكوصاً كاملاً منها. (وعلى سبيل المثال، فإن التوجه نحو تحرير
الاقتصاد المصرى، ونحو اقتصاد السوق، يفترض أنه جاء، فى
الجانب الأكبر منه، نتيجة لتعثر خيار الاقتصاد المركزى، المتمحور
حول الدولة، الذى اتبعه عبد الناصر .. وهكذا).

غير أننا، ونحن نتناول ببعض التفصيل أهم خيارات عبد الناصر
السياسية والاجتماعية والاقتصادية وكذلك على الصعيد الخارجى،
يمكن أن نورد بعض الملاحظات حول الظروف الأساسية التى حكمت
تلك الخيارات قبل إجراء أى تقييم موضوعى لها.

□ إن أول هذه الملاحظات، إنما تتعلق بالمفارقة الكبرى، والتى
اتضح منذ اليوم الأول لبروز عبد الناصر على رأس الثورة، بين
بساطة ووضوح الأهداف المنشودة، وبين غموض الوسائل التى
يمكن أن تتبع لتحقيق تلك الأهداف.

وفى واقع الأمر، ليس هناك ما يدعو لتصور أن عبد الناصر -

وقد بدأ التفكير فى تكوين التنظيم السرى للضباط الأحرار وهو فى أواخر العشرينات وأوائل الثلاثينات من عمره - كان يمتلك أكثر من مجرد أهداف وطنية عامة ضد مظاهر الظلم والفساد الاجتماعى والسياسى، وضد الاحتلال الإنجليزى. وبعبارة أخرى، - وكما وضح ذلك حسنين هيكى أكثر من مرة - فإن عبد الناصر (ومثله معظم الضباط الأحرار) كان يعرف ما يرفضه (الاستعمار، الاقطاع، الظلم الاجتماعى - الخ)، وكان لديه آمال معينة حول البديل لتلك الأوضاع المرفوضة ..، ولكن المؤكد أن عبد الناصر لم يكن يعرف كيف ينتقل من هذا الواقع المرفوض، إلى ذلك المستقبل المأمول. وبعبارة أخرى، فإن عبد الناصر لم تكن لديه "أيديولوجية"، أو "عقيدة سياسية" متكاملة ! وظل هكذا منذ قيام الثورة وحتى أوائل الستينات، عندما بدأت تتبلور لديه بعض الأفكار "الاستراتيجية"، كما جسدت فى ذلك الحين، فى "الميثاق الوطنى".

بل ويمكن القول أيضا أن عبد الناصر لم ينظر إلى مسألة وجود نظرية أو أيديولوجية سياسية للنظام الجديد باعتبارها قضية حاسمة أو ذات أولوية متقدمة للمسير على "طريق الثورة"، وظلت الحركة لديه حقيقة سابقة على الفكر، والانجاز الفعلى أمر ادعى للتركيز والاهتمام من التأمل النظرى. وفى أكثر من مناسبة وصف عبد الناصر الأفراد الذين يهتمون بالمفاهيم والأفكار بأنهم "يتفلسفون". ومثلما قال محمد حسنين هيكى أيضا، فإن عبد الناصر، كان من حين لآخر يعقد جلسات يحضرها البعض، وكان يسميها "جلسات الفلسفات" !

لم يكن غريبا إذن أن التطبيق، أى الإجراءات السياسية المحددة التى كان يتخذها عبد الناصر، كانت لا تسبقها سوى توجهات عامة، أما محاولة البحث عن تفاصيل نظرى فكانت تالية للتطبيق. يصدق هذا مثلا على التنظيمين السياسيين الأولين اللذين بناهما عبد الناصر : هيئة التحرير ثم الاتحاد القومى، حيث تلت كل تنظيم منهم - اولة "لتنظيم" فكرته ودوره، وإذا كان بناء الاتحاد الاشتراكى قد جاء - عكس سابقه - نالبا لصدور الميثاق، ومحاولا التعبير عما فيه من أفكار، إلا أن الأهم من ذلك هو أن صدور القوانين الاشتراكية ونفوذها فى يوليو ١٩٦١ كان سابقا - كما هو معروف - لصدور الميثاق، ولطرح أى أفكار اشتراكية متكاملة !

لذلك، كان من الطبيعى أن غالبية الدراسات التى تناولت الحقبة الناصرية إنما أجمعت على الطابع "التجريبي" لها، وهو ما أطلق عليه عبد الناصر نفسه منهج التجربة والخطأ". ووفقا لهذا "المنهج" فإن كثيرا من التطورات الهامة كانت تتم - بالأساس - كرد فعل لإخفاق أو تعثر معين، حدث بالفعل وفرض نتائجه كأمر واقع، يحتم الاستجابة له، وليس نتيجة لدراسة الواقع ونقده، كهدف فى حد ذاته. وربما كان تطور بناء التنظيم السياسى الرئيس الذى بناه عبد الناصر، أى الاتحاد الاشتراكى، فى مقدمة الأمثلة الدالة على ذلك. فمع أن إنشاء الاتحاد الاشتراكى عام ١٩٦٢ وإعادة بنيائه عام ١٩٦٨ جاء كل منهما فى أعقاب اقرار وثيقة فكرية هامة أى الميثاق ثم بيان ٣٠ مارس، على التوالى، إلا أن الحقيقة الأهم هـ ذلك هى أن كلا من هذين التطورين (أى الميثاق وبناء الاتحاد

الاشتراكي، ثم بيان ٣٠ مارس وإعادة بناء الاتحاد الاشتراكي) جاء كرد فعل لاختفاق خطير تعرض له عبد الناصر، تمثل أولا في الانفصال السوري عام ١٩٦١، وثانيا في هزيمة يونيو ١٩٦٧.

ويعنى ذلك كله، أن من المهم كثيرا التفرقة بين "نوايا" عبد الناصر، وآماله، وبين وسائله وقدراته لتحقيق تلك النوايا والآمال. وليس هناك شك في نبل نوايا ومقاصد عبد الناصر، بل أن جانبها هاما من جاذبيته الجماهيرية ارتبطت باستتعار المواطن العادي في مصر، والعالم العربي كله بأن عبد الناصر، متعاطف ومتفهم لمشاكله، معبر بصدق عن تطلعاته وآماله. غير أن تقييم أى سياسى، أو زعيم بارز، لا يمكن أن يتم فقط بناء على نواياه الطيبة لشعبه، وإنما - وذلك هو الأهم - على وعيه بوسائل تحقيق تلك الآمال، وقدرته على تحقيقها !

□ الملاحظة الثانية، أنه من المهم أن نفرق - لدى تقييم أعمال أى زعيم سياسى، خاصة فى وزن جمال عبد الناصر - بين ما أنجزه على المدى القصير، وبين آثار أعماله على المدى البعيد، حتى بعد اختفائه أو ابتعاده عن السلطة. وهذه مسألة منطقية تتعلق بالقياس الموضوعى لآثار القرارات السياسية الكبرى، وآثار السياسات العامة.

فلا يمكن مثلا الحكم على نتائج تطبيق سياسة جديدة فى التعليم إلا بعد مرور وقت كاف من ظهور الأجيال التى نشأت فى ظل تلك السياسة، ولا على نتائج تطبيق سياسة صحية جديدة إلا بعد إتاحة الفرصة لبناء المستشفيات، وتدريب الأطباء، وتنفيذ السياسة

الجديدة ثم قياس آثارها بعد ذلك على صحة المواطنين .. وهكذا.

وليس حكم جمال عبد الناصر استثناء من هذه القاعدة. فلقد تولى عبد الناصر مقاليد الأمور فعليا في مصر بدءا من ١٩٥٤ وانتخب رئيسا للجمهورية عام ١٩٥٦، الى أن توفي في سبتمبر ١٩٧٠. ويعني ذلك أولا أن كثيرا من وقائع أو منجزات أو اخفاقات الحياة العامة في مصر (ولنقل مثلا في النصف الثاني من الخمسينات وأوائل الستينات) لا يمكن نسبتها الى عبد الناصر فقط، وإنما أسهمت في تشكيلها أوضاع وسياسات ما قبل الثورة. ويعني ذلك ثانيا أن كثيرا من منجزات أو اخفاقات الحياة العامة في مصر في السبعينات، بعد وفاة عبد الناصر، تجد كثيرا من تفسيرها في فترة حكم عبد الناصر، وقراراته وسياساته التي تؤدي تطبيق هذه القاعدة الى نتائج إيجابية، وأخرى سلبية بالنسبة لعبد الناصر. على الصعيد الإيجابي، فإن بناء السد العالي (الذي يقع بلا أدنى شك على رأس منجزات عبد الناصر) لم تظهر آثاره الإيجابية بشكل كامل إلا بعد وفاة عبد الناصر نفسه ... فالكهرباء، وزيادة الرقعة الزراعية، وكبح فيضان النيل أو تعويض قلة مياهه .. أمور تسجل على المدى الطويل .. وليس في سنوات حكم عبد الناصر.

ومثال آخر لا يقل أهمية ! فمما لا شك فيه أن نصر أكتوبر ١٩٧٣ إنما تم وفق القرار الذي اتخذته بشجاعة وكفاءة نادرة، أنور السادات. ومع ذلك لا يمكن أن ننكر أيضا أن مصر دخلت حرب أكتوبر بمفجزات تمت في عهد عبد الناصر، وإجراءات بدأت على يديه : إعادة بناء القوات المسلحة - كبار الضباط الذين تلقوا

تعليمهم وتدريبهم الخارجى فى عهد عبد الناصر - جنود المؤهلاء العليا الذين تخرجوا من الجامعات فى الستينات، ووحدات القطا العام التى شيدت المنشآت الدفاعية وتحصينات الصواريخ ... الخ.

غير أن الصورة تبدو سلبية، فى ميادين أخرى ! فبالرغم من الانجازات التى تمتع بها الشعب المصرى وقت حكم عبد الناصر نتيجة الآثار المباشرة لكثير من القرارات الاجتماعية والاقتصادية ما لبث أن ظهرت آثارها السلبية الفادحة فى العقود والأجيال التالية ! فالتاميمات وبناء القطاع العام التى استمتع الشعب بثمارها فى الستينات، ما لبثت أن ظهرت آثارها السلبية مع ترحل القطاع العام وتمكن البيروقراطية منه. وربما تبدو النتائج السلبية أكثر وضوح فى مثال السياسة السكانية، ففي أيام عبد الناصر، استمتمت الطبقات الوسطى بالذات بتخفيض اجارات المساكن فى المدن، والقضاء على ظاهرة " خلو الرجل " بالترهيب الإدارى والأمنى .. ولكن عيوب هذه السياسة لم تظهر إلا بعد ذلك، حينما أحجم القادرون عن بناء المساكن ! ولم تستطع الحكومة وحدها مواجهة الطلب عليها، مما نجمت عنه - بعد عهد عبد الناصر - واحدة من أسوأ أزمات السكن فى مصر، وما تزال بعض تداعياتها قائمة حتى الآن !

والواقع هنا، أن عبد الناصر، وقد عاب - فى الميثاق - على تجارب أخرى للتقدم (قاصدا التجربة السوفيتية) أنها " حققت أهدافها .. تحت ضغط تطبيقات مذهبية مضت الى حد التضحية الكاملة بأجيال حية ، فى سبيل أجيال لم تطرق بعد أبواب الحياة "

فإن عددا من سياساته - على العكس - حققت الرخاء للأجيال الحية التي عاصرتة، على حساب الأجيال التي طرقت الحياة بعد ذلك !

الملاحظة الثالثة، أن القوة المحركة للتغيير السياسى والاجتماعى فى عهد عبد الناصر تمثلت أساسا فى شخصيته هو، باعتباره الرئيس القائد والزعيم، يدعمه جهاز الدولة أو بيروقراطية الدولة. ولسنا هنا بحاجة الى اثبات محورية دور عبد الناصر، ودوره المركزى الكاسح فى نظامه السياسى، ولكن ما يمكن التذكير به هنا - اضافة الى ذلك - هو حقيقة التضخم الهائل فى جهاز الدولة ووحداته البيروقراطية بشكل لم يسبق له مثيل قبلها. وبعد أن كانت البيروقراطية المصرية تضم عشرات من الوحدات عند قيام الثورة، أصبحت عند بداية السبعينات تضم ١٦٠٠ وحدة منها ٢٩ وزارة، و ٥٠ هيئة عامة، و ٤٦ مؤسسة عامة و ٣٨١ شركة عامة، وست أجهزة مستقلة، فضلا عن ١٢٠ مجلس حضرى، و ١٠٠٠ مجلس قروى ! وزاد العاملون بالجهاز الحكومى من ٣٥٠ ألف موظف عند قيام الثورة الى مليون ومائتى ألف عند نهاية الستينات، وأصبحت البيروقراطية العامة مجال التوظيف لـ ٦٠٪ من الخريجين!

وبعبارة أخرى، وفى حين تحدث عبد الناصر كثيرا عن الجماهير، وعن الشعب القائد والشعب المعلم، وفى حين رددت أجهزة الإعلام والدعاية هذه الكلمات والمفاهيم فى شعارات وأغنيات وأناشيد عاطفية ومؤثرة، فإن القوة الحقيقية كانت - بعد عبد الناصر

شخصيا - فى الأجهزة البيروقراطية بكل أشكالها " بيروقراطية
أمنية، وبيروقراطية إعلامية، وبيروقراطية سياسية (أى كوادرن
وقيادات التنظيم السياسى الواحد - الاتحاد الاشتراكى)
وبيروقراطية اقتصادية (فى مؤسسات ومؤسسات القطاع العام) ..
كل هذا فضلا عن البيروقراطية العامة، الكيوتقراطية المتضخمة
المشار إليها ! ولذلك فإن أغلب دارسى النجدة، الناصرية استخلصوا
من ذلك أن مصر عبد الناصر - أصبحت نظاما سياسيا ذا طابع
إدارى واضح، فهو نظام يستهدف الترتيب والتوحيد والتجميع ولا
يستريح للاختلاف والتمايز والبقاصر (فكرنا كان أم طبعنا أم
مؤسسيا) ، وتبنت مصر نموذجا "عمر سياسى" للتنمية أو
استراتيجية "تنظيمية" تستأنس الهياكل الإدارية أكثر من أن
تطمئن للأفراد والجماعات. ترفض القلق وعدم الوضوح، وتسعى
نحو أحكام قاطعة فيها يقين التفهره التى لا تتردد بين الأبيض
والأسود، الطيب والشرير، المقبول والمعيب

فى ضوء تلك الملاحظات أو السمات العامة للأداء السياسى لجمال
عبد الناصر، نستطيع - بشكل أكثر وصوحا ودقة - أن نقيم
خياراته الكبرى السياسية والاقتصادية والاجتماعية، الداخلية
والخارجية.

الفصل
الثالث

عبد الناصر
وقضية الديمقراطية



ابتداء، وحتى يكون حديثنا واضحا ومحددا، علينا أن نحدد أولا ما نقصده بـ "الديمقراطية" ! فبالرغم من وجود العديد من النظريات، ومئات بل آلاف الكتب والمؤلفات حول "الديمقراطية"، إلا أنه يظل أن جوهر الديمقراطية وفكرتها المحورية هي أنها نظام للحكم، هدفه ومثله الأعلى، أن يكون الحكم للشعب (أي لغالبية الساحقة، وليس لأقلية فيه أو لفرد واحد)، ووسائله لتحقيق ذلك الهدف عديدة، على رأسها : اختيار رئيس الدولة، وأعضاء الهيئة التشريعية (البرلمان) من خلال انتخابات عامة دورية، واحترام الدستور والقانون، وكفالة الحريات السياسية (تكوين الأحزاب والجمعيات السياسية) والحريات العامة وحقوق الإنسان (حرية التعبير، والاعتقاد، والتنقل .. الخ) والفصل بين السلطات، والتوازن بينها. النقطة المحورية في هذا التعريف للديمقراطية هو ارتباط وسائلها بهدفها وجودا وعدما ! فلا معنى للحديث عن الديمقراطية وحكم الشعب بدون انتخابات حرة، أو فصل بين السلطات، أو توافر للحريات السياسية !

في ضوء ذلك، نستطيع أن نحلل خيارات عبد الناصر بشأن حكم مصر، ونظامها السياسي، ومدى اقترابه أو ابتعاده عن "الديمقراطية"، وقد أضحى أول ابن لها، يتمكن - فعليا - من إحكام قبضته على مقاليد السلطة فيها.

إن أول ما يلفت النظر هنا، هو تباين ملفت، بين حقيقة أن أحد مبادئ الثورة الستة، التي أعلنتها منذ يومها الأول كان هو "إقامة حياة ديمقراطية سليمة"، وبين أن كتاب "فلسفة الثورة"، الذي

تضمن الأفكار الأولى لجمال عبد الناصر حول تقديره لمستقبل مصر، لم يتضمن مجرد ذكر لكلمة "الديمقراطية" ولو مرة واحدة ! غير أن هذا التباين يمكن أن يفسر بأن "المبادئ الستة" لخصت القضايا الأساسية التي شغلت الضباط الأحرار، كمجموعة متنوعة المشارب والاتجاهات، في حين أن "فلسفة الثورة" كان تعبيراً عن أفكار عبد الناصر فقط، مما يبدو، معه أن "الديمقراطية" لم تكن ذات أولوية فيها، على الأقل في تلك المرحلة الأولى من الثورة. وعندما فرق عبد الناصر في "فلسفة الثورة" بين الثورة السياسية و "الثورة الاجتماعية"، فإنه حدد الثورة السياسية بأنها أن يسترد الشعب "حقه في حكم نفسه بنفسه من يد طاغية فرض عليه، أو من جيش معتد أقام في أرضه دون رضاه". ثم لم يترك مجالاً للشك بعد ذلك في أن الثورة السياسية تعنى بالأساس تحقيق الاستقلال عن السيطرة الأجنبية (وهو ما يتطلب وحدة الأمة كلها)، ثم القضاء على مظاهر "الفساد" في الحياة السياسية. ولكن بعد مرور ما يقرب من عشر سنوات - في ١٩٦٢ - صدر "الميثاق" متضمناً باباً بكامله عن "الديمقراطية السليمة" أدان فيه عبد الناصر الديمقراطية الليبرالية باعتبارها ديمقراطية مزيفة، و "ديمقراطية الواجهات الدستورية"، على اعتبار أنه "لا معنى للديمقراطية السياسية .. من غير الديمقراطية الاقتصادية" وأن حرية التصويت من غير حرية لقمة العيش وخدماتها، تفقد كل قيمة وتصبح خديعة مضللة للشعب". أما المؤسسات والآليات التي يمكن أن تتحقق من خلالها تلك الديمقراطية فقد حددها الميثاق في "الاتحاد الاشتراكي العربي"

الذى وصف بأنه "السلطة الممثلة للشعب، والدافعة لإمكانيات الثورة، والحارسة على قيم الديمقراطية السليمة". فضلا عن المجالس الشعبية المنتخبة، وكذلك التنظيمات الشعبية خاصة : 'التعاونية والنقابية'.

عبد الناصر - إذن - رفض، وبشكل حاسم لاشك فيه ، نمط الديمقراطية التى سادت مصر قبل ١٩٥٢، باعتبارها " خديعة كبرى وديمقراطية مزيفة " وقعت فيها مصر بعد ثورة ١٩١٩. فهل استطاع أن يقيم ديمقراطية " حقيقية " بديلة ؟ وهل كان زعيما ديمقراطيا أم كان ديكتاتوريا ؟ إن حجر الزاوية للإجابة عن هذا السؤال، تتمثل فى الحقيقة التى حكمت موقف عبد الناصر من كافة القضايا الكبرى فى حكم مصر، وخياراته بشأنها، وهى أنه كان يعرف جيدا، بل ويؤمن إيمانا عميقا بالهدف أو المقصد النبيل المطلوب تحقيقه، أما كيفية انجازه والوصول اليه فكانت دائما قضية أخرى !

لقد وعى عبد الناصر أن غرض الديمقراطية هو أن يحكم الشعب نفسه بنفسه، وأكد فى الميثاق أن الديمقراطية "هى تأكيد السيادة للشعب، ووضع السلطة كلها فى يده، وتكريسها لتحقيق أهدافه". وحاول عبد الناصر أن يحقق هذا الهدف بسلوكه، وبطريقته الخاصة، كما حاول العديد من المتحمسين لعبد الناصر أن يفسروا الملامح " الديمقراطية " لحكمه. فمن المؤكد أن عبد الناصر، وقد نبت من قلب " الشعب " : أصوله من الصعيد، وترعرع فى قلب الطبقة الوسطى الحضرية فى الإسكندرية والقاهرة، لم يكن فقط مستوعبا لكل آمال الشعب وآلامه، وإنما كانت له أيضا حساسية فائقة

"لنبض الجماهير" - وفق التعبير الذى شاع ! وبتأثير الحماس الشعبى الجارف الذى كان يغمره دوما عند الالتقاء بالناس فى خطبه أو المناسبات العامة، كان عبد الناصر يؤمن ليس فقط بأن "الجماهير" تؤيده، بل أيضا بأنه يعبر عنها تعبيراً صادقا. وفوق ذلك، فقد عرف عن عبد الناصر استشارته لذوى الخبرة، واستئناسه بالأراء قبل اتخاذ قراراته، فضلا عن اهتمام مكتبه بالرد على رسائل وشكاوى المواطنين العاديين بلا أى تمييز أو استثناء. ولم يعرف عن عبد الناصر محاباة أو محسوبية لأقارب أو معارف أو أصدقاء، فضلا عن عزوفه عن أى امتيازات مالية أو مادية له أو لأسرته، أو أى مظاهر للترف، أو الأبهة، أو التميز الاجتماعى. تلك حقائق أولية يعرفها كل الذين عرفوا عبد الناصر، وعاشوه، وأسرتهم، عن قرب ! وإلى جانب ذلك هناك أمثلة لمناسبات (لاشك أن أهمها على الإطلاق كانت جلسات اللجنة التحضيرية "للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية" فى نوفمبر وديسمبر ١٩٦١) شهدت حوارا مفتوحا وجريئا حول كافة القضايا تقريبا !

ولكن، هل تكفى هذه المظاهر، الحقيقية والإيجابية، لوصف عبد الناصر بأنه كان زعيما ديمقراطيا، وأن حكمه كان ديمقراطيا على أساس أنه كان يحقق "روح الديمقراطية" وهدفها، أى : التعبير عن الشعب، والإحساس بمطالب الشعب؟ وإذا كان الأمر كذلك، فلماذا تصر الانسيكلوبيديا البريطانية (أشهر وأهم المراجع الموسوعية) على أن تضع عبد الناصر ضمن أهم زعماء الديكتاتورية فى القرن العشرين، جنبا إلى جنب مع : أتاتورك، وموسولينى، وهتلر،

وستالين، وفرانكو، وماوتسى تونج، وخوان بيرون، وتيتو،
وسوكارنو، ونكروما، وتشارك ديجول ؟

الواقع أن الذين يحبون عبد الناصر، يكرهون إطلاق صفة
(الديكتاتور) عليه ، وفى الحوار القديم الذى أجراه فؤاد مطر مع
محمد حسنين هسكل فى سبتمبر ١٩٧٤، ونشر فى ١٩٧٥ رفض هسكل
وصف عبد الناصر بأنه ديكتاتور، على أساس أن الديكتاتور " رجل
يحكم بإرادته غير آخذ فى الاعتبار رغبة الجماهير ومصالحها " أما
جمال عبد الناصر " فكانت لديه القدرة على تحسس الإرادة
الشعبية " وكان " يعبر عن رغبة شعبية دافئة " . وأن عبد الناصر
" لم يكن يستهدف تدعيم سلطته أو حماية مصالحه، لأنه كان
حريصا على ألا يملك شيئا .. " . وتلك هى وجهة النظر الشائعة
للدفاع عن "ديمقراطية" عبد الناصر، ونفى ديكتاتوريته. ولكن
الواقع هو أن الديكتاتور عادة ما يتحدث باسم الجماهير، بل ويؤمن
ويعلن أنه يعبر عنها ! والأمثلة المشار إليها آنفا، هى لزعماء أيدتهم
شعوبهم و صفت لهم بجنون، بمن فى ذلك هتلر وموسوليني
وفرانكو ! وأغلبهم أيضا لم تكن له ثروات هائلة، أو مطامع خاصة !
بل إن كثيرا من القادة الديكتاتوريين يضرب بهم المثل فى التقشف
والنزاهة الشخصية والحياة الصارمة، البعيدة عن محاباة الأقارب
أو الأصدقاء !

ذلك كله شئ، والديمقراطية شئ آخر تماما ! ووصف قائد أو
زعيم بأنه "ديمقراطى" ، مجرد أنه يحس بشعبه، ويشعر بآماله
وآلامه، ويعزف عن المطامع المالية والمادية ، ويستشير رجاله. يشبه

وصف شخص ما بأنه "مسلم" لمجرد أنه طيب الخلق، حي الضمير، مستقيم السلوك، ولكنه لا يعرف الشهادة، ولا الصلاة ولا الصوم ولا الزكاة، ولا الحج حتى لو استطاع إليه سبيلا ! إن الديمقراطية مثل أى "مذهب" و "نظام" سياسى، ترتبط وجودا وعدما بمجموعة من التشريعات والمؤسسات، ومجموعة من الآليات والإجراءات والممارسات التى يلتزم بها الحاكمون والمحكومون معا، ويستحيل بدونها أن يتحقق - فعليا، وبشكل مستقر دائم - حكم الشعب لنفسه ! وبهذا المعنى، يستحيل وصف حكم عبد الناصر بأنه كان حكما ديمقراطيا!

فبالرغم من أن طرد فاروق من مصر برر بـ "عبته بالدستور، وامتثانه لإرادة الشعب"، إلا أن المؤكد أن عبد الناصر لم يتأ أبدا وجود دستور ديمقراطى حقيقى طوال فترة حكمه. وبعد أن أعلن محمد نجيب فى ١٠ ديسمبر ١٩٥٢ (باسم الشعب !) سقوط دستور ١٩٢٣، اكتفى فى ١٠ فبراير ١٩٥٣ بإعلان دستورى مؤقت، ألغى وجود السلطة التشريعية أصلا، وأناطها بمجلس الوزراء.

وعندما قدمت اللجنة التى شكلت فى يناير ١٩٥٣ برئاسة على ماهر مشروعا بدستور جديد، فى عام ١٩٥٤، متضمنا مبادئ ديمقراطية حقيقية .. أهمل عبد الناصر هذا المشروع تماما ! وفى ظل هذا الغياب للدستور، تشكلت المحاكم الاستثنائية (محكمة الغدر، ومحكمة الثورة) التى حاكت رجال العهد القديم ! وفى عام ١٩٥٦. صدر دستور ١٩٥٦ الذى وصف بحق بأنه كان "خطوة إلى الخلف" فى طريق الديمقراطية، حيث ركز السلطات فى يد رئيس

الجمهورية، وربط بين الدستور والتنظيم السياسى (الاتحاد القومى) الذى جعل له حق الموافقة على قبول الترشيح للبرلمان، وأنهى الخط المميز بين السلطة التشريعية والتنفيذية". ومع ذلك، فقد تنوقف العمل بهذا الدستور فى فبراير ١٩٥٨ بقيام الوحدة مع سوريا، ليحل محله دستور ١٩٥٨ المؤقت، الذى كان هو أيضا "خطوة أخرى للخلف فى طريق الديمقراطية" ! ولكن هذا بدوره سقط عقب الانفصال، ليصدر بعده "اعلان دستورى" فى سبتمبر ١٩٦٢ مؤكدا على الدور المركزى لرئيس الجمهورية فى النظام السياسى، ثم حل محله (فى مارس ١٩٦٤) دستور ١٩٦٤ المؤقت، الذى حمل كافة السمات "اللاديمقراطية" وعلى رأسها السلطات الهائلة والمتضخمة لرئيس الجمهورية على حساب أى سلطات أو مؤسسات أخرى ! وفى واقع الأمر، فإن السمة "المؤقتة" ظلت ملازمة لكل الدساتير فى ظل عبد الناصر.

وإذا كان النظام الديمقراطى يقوم على وجود أحزاب متعددة، فإن عبد الناصر رفض الأحزاب أصلا ، ورأى أنها مجرد واجهات لقوى طبقية، ومصدر للفرقة الأمة وتشيتها، وتؤول الى مجرد احتكار الأقلية للعمل السياسى. وحظلت خطاب عبد الناصر بالإشارة الى أن الحزبية تعوق أى انجاز اقتصادى أو اجتماعى، وأن الأحزاب وسيلة للفساد، ومطية للتدخل الأجنبى. وفى أكثر من مرة قال عبد الناصر أنه إذا سمح بقيام الأحزاب : "فسوف يظهر حزب رجعى عميل للغرب، وحزب يسارى عميل للاتحاد السوفيتى، وتضيع بذلك المصالح القومية" ! وقد كرر عبد الناصر كثيرا فكرة تبعية عملاته

الأحزاب، بالرغم من انها لا تستند الى أى دليل قوى من تجربة ما قبل ١٩٥٢، ولذلك عندما تحدث فى خطاب له فى يوليو ١٩٥٩ عن الأحزاب العميلة فى التاريخ المصرى، لم يجد أمثلة سوى حزبى "الاتحاد" و "الشعب" اللذين قاما بدعم وتأييد الملك، ولم يكن لهما أى ثقل فى الحياة الساسية قبل ١٩٥٢

وإذا كان النظام الديمقراطى يفترض وجود هيئة تشريعية (برلمان) مستقلة عن السلطة التنفيذية وتتكون عن طريق الانتخاب الحر، فإن عبد الناصر لم يؤمن أبدا بمبدأ الفصل بين السلطات، وكان يعتبره "خديعة كبرى" ! - كما ذكر ذلك أمين هويدى - وكما شهدت عليه سنوات حكم عبد الناصر من دمج فعلى بين السلطتين التشريعية والتنفيذية. وعندما تكون "مجلس الأمة" (فى ١٩٥٧ - ١٩٥٨) ثم بعد ذلك فى ١٩٦٤، ١٩٦٩ فإن سلطة الاتحاد القومى، ثم الاتحاد الاشتراكى وعلى رأسها عبد الناصر نفسه، كانت حاسمة فى اختيار الذين يرشحون فى الانتخابات . وبعد تلك الاحتياطات (١)، كان يتم التدخل على أكثر من مستوى تنظيمى وأمنى، للتحكم فيمن يدخلون المجلس، مثل قيام الاتحاد القومى، والاتحاد الاشتراكى، بإغلاق دوائر تعيينها على أشخاص مطلوبين لضمان إدخالهم للمجلس !

وإذا كان النظام الديمقراطى يفترض - فى بلد جمهورى - رئاسى مثل مصر - اختيار الرئيس بالانتخاب المباشر، فإن عبد الناصر هو الذى أدخل فكرة "الاستفتاء" على مرشح واحد، مع أنه كان يتمتع بشعبية كانت تخول له التفوق على أى منافس !

وإذا كان النظام الديمقراطي يفترض حرية الصحافة، فإن عبد الناصر اختار تأميم الصحافة، لتكون مجرد مرفق من مرافق الدولة. ولم يكن غريباً مثلاً أن صدر قرار "لتخفيف عبء العمالة" في مؤسسة دار التحرير بنقل كتاب مثل عبد الرحمن الشرقاوى ونعمان عاشور وعبد الرحمن الخميسي والفريد فرج وسعد وهبة .. للعمل في مؤسسات غير صحفية في إدارات الشؤون العامة !

ولن نتحدث هنا عن الإصرار على إحكام السيطرة على كل مؤسسات المجتمع المدنى بدءاً من الأندية والاتحادات الرياضية، وحتى النقابات العمالية المهنية، ولا عن مذبحة القضاء فى مارس ١٩٦٩ برغم الوعود بمزيد من الديمقراطية بعد هزيمة ١٩٦٧. أما الاعتقالات والتعذيب فنكتفى هنا بقول أحمد حمروش : "يحدثنا التاريخ عن اعتقالات تعرض فيها المعتقلون إلى التعذيب حتى الموت .. دون جريمة أو محاكمة. لاشك أنه كان هناك اعتداء صريح على الديمقراطية من جانب جمال عبد الناصر نفسه الذى كان يوافق على ما يرفع اليه من تقارير المخابرات أو المباحث العامة، ويوقع عليها بالحراسة أو الاعتقال دون مساءلة" !! ..

يبقى بعد ذلك كله التساؤل المنطقي والمشروع، لماذا رفض عبد الناصر الديمقراطية كنظام لحكمه ؟ الإجابة ليست سهلة، وتحتاج لبحث عميق ليس هنا مجاله. ومع ذلك، ربما كان السؤال المقابل هو: وهل كانت هناك أى عوامل - أصلاً - تدفع عبد الناصر لأن يكون ديمقراطياً ؟

الواقع أنه لم يكن هناك فى نشأة عبد الناصر، ولا فى ثقافته أو

تجربته الشخصية، أو في البيئة المحلية أو الخارجية التي شب فيها، ما يمكن أو يدفعه للإيمان "بالديمقراطية" الليبرالية أو الحماس لها. فأسرته البسيطة المنتمية للفئات الوسطى من الطبقة المتوسطة، ما كان يمكن أن تغرس فيه ثقافة وقيم "الديمقراطية"، التي ارتبطت بالفئات الأرستقراطية والعائلات الكبيرة التي سيطرت على التجربة الليبرالية في ذلك الوقت. بل أن تلك التجربة أثبتت عجزها عن استيعاب قوى الطبقة الوسطى الجديدة الصاعدة، التي تكتسب عيشها من عملها وليس من أملاكها.

وفي نفس الوقت، فإن الفترة التي تشكل فيها الوعي السياسي لدى عبد الناصر كانت - على الصعيد العالمي - فترة انحسار هائل للديمقراطية في العالم كله، وهذا ما يرصده "هنتجتون" في تحليله "لموجات صعود وهبوط" الديمقراطية في العصر الحالي حيث لاحظ أن الثلاثينات شهدت انتكاسا عاما عن الديمقراطية في العالم وتحولا تجاه النظم السلطوية والشمولية، كانت أبرز مظاهره الفاشية في إيطاليا، والنازية في ألمانيا، فضلا عن سيطرة الستالينية في الاتحاد السوفيتي. أما في مصر، فإن مطالب التجربة الديمقراطية في ذلك الحين، زاد عليها حقيقة أن القوى السياسية الراقصة - التي تحدثها - والتي ارتبط بها عبد الناصر، كانت هي الأخرى، أبعد ما تكون - في أفكارها - عن الديمقراطية الليبرالية، أي : الشيوعيون، والإخوان المسلمون، ومصر الفتاة !

وفي نفس الوقت ليس هناك ما يدعيونا أن نتصور أن الثقافة المحدودة لعبد الناصر الشاب كان يمكن أن تجعله يتجاوز مدلول

تلك الخبرة المباشرة، داخليا وخارجيا، خاصة وأنه لم يقدر له أن يسافر للعالم الخارجى، ولا أن تتاح له فرصة كافية لتنقيف سياسى عميق. أما الثقافة العسكرية بالكلية الحربية، فلاشك أنه كان من شأنها إعلاء قيمة الانضباط والانجاز على أية قيم أخرى ديمقراطية أو ليبرالية.

وأخيرا، وكما تثبت ذلك كافة المصادر، فإن الفقهاء القانونيين والدستوريين الذين أحاطوا بثوار يوليو بعد نجاحهم لم يكونوا أبدا - للأسف - حريصين على الديمقراطية، بمقدار حرصهم على التقرب من الحكام الجدد، و "تفصيل" القرارات والقوانين التى تدعم سلطتهم ! ومع ذلك، وأيا كانت الأسباب، فإن النتيجة واحدة، وهى أن زعيمنا المحبوب، جمال عبد الناصر، لم يكن أبدا ديمقراطيا، ولم يهتم على الإطلاق ببناء الديمقراطية مؤسسات أو ممارسات أو تقاليد. ولذلك، ليس من قبيل المبالغة، القول بأن الجهد الذى نبذله الآن فى مصر، لاستكمال وانجاز التحول الديمقراطى إنما يتجه، فى جانب أساسى منه، لاصلاح أخطاء جسيمة فى الإرث الناصرى.

الفصل

الرابع

عبد الناصر

والمسألة الاقتصادية



إذا كان اختيار عبد الناصر بشأن حكم مصر ونظامها السياسى، يمكن أن يثير الاعتراض من بعض المتحمسين للتجربة الناصرية، الذين يتحفظون على القول بأن عبد الناصر اختار أن يحكم مصر حكما لاديمقراطيا أو ديكتاتوريا، فإن اختيار عبد الناصر لنظام مصر الاقتصادى ليس محلا للاختلاف حوله !

والقول بأن عبد الناصر اختار النظام "الاشتراكى" الذى يقوم على الدور الأساسى للدولة والقطاع العام، ويقلص القطاع الخاص، ويحل التخطيط القومى الشامل محل المبادرة الفردية والمنافسة مسألة معروفة ومسلم بها. ليس هناك إذن خلاف حول "تحديد" أو "تعريف" خيار عبد الناصر بشأن نظام مصر الاقتصادى، ولكن الخلاف مايزال قائما حتى الآن حول تقييم ذلك الخيار بين من يرون أنه كان خيارا صائبا وملبيا لحاجات المجتمع فى ذلك الوقت، وبين من يرون أنه كان أكبر كارثة الملت بالاقتصاد المصرى ومايزال يجاهد للتخلص من آثارها السلبية حتى الآن!

لقد انفرد عبد الناصر بقمة السلطة فى مصر لمدة ست عشر عاما متواصلة بين ١٩٥٤ و ١٩٧٠، ولكن الاختيار الاشتراكى لاقتصاد مصر لم يتبلور فعليا إلا فى منتصف تلك المدة تقريبا، أى فى عام ١٩٦١ مع اعلان قوانين التأمين واسعة النطاق. أما قبل ذلك فقد ظل الاقتصاد محكوما بقواعد الاقتصاد القديم (الاقتصاد الحر) مع بعض التغييرات التشريعية والتنظيمية. وكانت أهم الخطوات الاقتصادية الاجتماعية فى تلك الفترة اصدار قانون اصلاح الزراعى الأول فى سبتمبر ١٩٥٢، الذى أحدث هزة سياسية واجتماعية تقدمية هائلة

فى الرىف المصرى؁ ولكن هذه الخطوة لا تعد ضمن " النحول الاشتراكى "؁ بقدر ما تدخل ضمن تحديث الرىف المصرى والزراعة المصرية؁ وتخليصه من القهر السياسى والظلم الاجتماعى والنفسى التى انطوت عليها العلاقات شبة الاقطاعية التى سادت فيه قبل الثورة. ولقد بدأت المناداء بهذه الخطوة قبل الثورة مثلما حدث فى كثير من بلاد العالم ذات الظروف المشابهة؁ ولكنها جوبهت باعتراض كبار الملاك؁ وكان قيام الثورة هو الشرط الذى مكن من التطبيق الفورى الحاسم لذلك القانون.

فى هذا السياق نعود لنتساءل : لماذا اختار عبد الناصر الاشتراكية؁ والدور الكاسح للدولة - كنظام للاقتصاد فى مصر ؟ وكيف تم هذا الاختيار ؟ وماذا أنجز هذا التحويل الاشتراكى لاقتصاد مصر وفيم أخفق ؟ وكيف نقيم الآن بعد ثلاثة عقود من وفاة عبد الناصر؁ هذا التحويل .. فى ضوء المسار الحالى لاقتصاد مصر والتحديات التى يواجهها ؟

نقطة الانطلاق هنا؁ هى أن موقف عبد الناصر إزاء الاقتصاد المصرى حكمته نفس القاعدة التى حكمت موقفه من كافة القضايا؁ أى أنه كانت هناك آمال وطموحات وآهداف .. ولكن المشكلة كانت فى كيفية تحقيقها ! انطبق هذا؁ على الديمقراطية؁ ومصير النظام السياسى المصرى؁ مثلما انطبق على الاقتصاد ! وقد تساءل عبد الناصر فى " فلسفة الثورة " : ما الذى نريد أن نصنعه ؟ وما الطريق اليه ؟ وأجاب : " الحق أنى فى معظم الأحيان كنت أعرف الإجابة عن السؤال الأول؁ (....) أما الإجابة عن السؤال الثانى " ما طريقنا الى

هذا الذى نريد " فانا اعترف أنها تغيرت فى خيالى كما لم يتغير أى شىء آخر، وأكاد أعتقد أيضا أنها موضع الخلاف الأكبر فى هذا الجيل. وما من شك فى أننا جميعا نحلم بمصير المتحررة القومة، (....) أما الطريق الى التحرير والقوة، فتلك عقدة العقد فى حياتنا !

الأهداف الاقتصادية

والواقع أن ثورة يوليو لم تعلن عند قيامها أهدافا اقتصادية بالمعنى الضيق ، وكل ما ذكر هو ثلاثة أهداف ذات طبيعة (اجتماعية اقتصادية) ضمن مبادئها الستة، أى : "القضاء على الاقطاع" ، "القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم" و "اقامة عدالة اجتماعية" وعندما تطرق عبد الناصر للحديث فى " فلسفة الثورة " عن الاقتصاد ذكره باعتباره مجالا له أساتذته المتخصصون.

غير أننا لن نحتاج الى اثبات أن ما كان يهم عبد الناصر، من الناحية الاقتصادية منذ اليوم الأول للثورة، إنما تمثل فى ثلاثة أهداف : الأول : القضاء على الظلم الاجتماعى المتمثل فى الفجوة الهائلة بين أقلية شديدة الثراء، وأغلبية شديدة الفقر، وهو ما بدا فى أوضح صوره فى امتلاك نصف فى المائة من الملاك الزراعيين لـ ٣٥٪ من جملة الأرض الزراعية، فى حين كان هناك ٢٦ مليون مالك لا تتجاوز حيازتهم خمسة فدادين ويمثلون أكثر من ٩٤٪ من مجموع الملاك ولا تتجاوز جملة حيازتهم ٣٥٪ من مساحة أرض مصر المزروعة، وفى عام ١٩٥٠ كان ٤٤٪ من سكان الريف من الأسر المعتمدة (حوالى ١٣ مليون أسرة، بدخل سنوى لكل منها حوالى

جنيها !) حيث شكل سكان الريف ٦٥٪ من اجمالي السكان. الثاني :
رفع مستوى المعيشة عموما لجماهير المصريين، سواء في الريف
والحضر، في الطبقات الوسطى والدنيا. وفي منتصف الخمسينيات
كان نصيب ٦٠٪ من أفراد الشعب لا يزيد عن ١٨٪ من الدخل القومي
بمتوسط دخل يتراوح بين ٤٨ و ٩٦ جنيها (أى بين ٤ و ٨ جنيهات
شهريا) وطوال النصف الأول من القرن العشرين أدى نمو الناتج
القومي الى جعل متوسط دخل الفرد الحقيقي يكاد يكون ثابتا طوال
تلك الفترة، الى جانب تدنى مستوى الخدمات الصحية والإسكانية
والتعليمية للغالبية العظمى من المواطنين، وشيوع الأمية في ٨٠٪
من الشعب ! الثالث : تحقيق الاستقلال الاقتصادى فى مواجهة
سيطرة الأجانب على كافة القطاعات الحيوية فى الاقتصاد المصرى.
فقد كان النظام المصرفى بأكمله (فيما عدا بنك مصر وعدد محدود من
البنوك الهامشية) تحت السيطرة الأجنبية، كما كانت قطاعات
التجارة الخارجية والطاقة والنقل فى أغلبها حكرا على الأجانب
وقلة من المصريين المرتبطة بهم. فضلا عن وجود الجزء الأكبر من
الصناعة فى أيديهم، وكذلك التجارة الداخلية.

التجربة والخطأ

وسعى الى تحقيق هذه الأهداف لم يكن عبد الناصر يمتلك سوى
بعض التوجهات والميول العامة، مثل : النزعة الوطنية الاستقلالية،
والنفور من الأغنياء و " الاقطاعيين " المستغلين والمتحجرين، ورفض
التفاوت الطبقي الفادح، والرغبة العارمة فى انعاش الطبقات الفقيرة
والمحرومة. ونقل عبد الناصر ببراعة مشاعره وأحاسيسه تلك الى

ال جماهير الشعبية من خلال مخاطبته المباشرة لهم فى المناسبات العامة فاحبوه والتفوا حوله. وسعى عبد الناصر الى تحقيق أهدافه عبر منهج اتسم بما يلى :

اولا : الطابع التجريبي، أو ما أسماه هو نفسه " التجربة والخطأ " ! بسبب أن عبد الناصر - لم تكن لديه كما سبقت الإشارة - أى أفكار أو نظريات متكاملة لتحقيق أهدافه. ومثلما انتقل فى التنظيم السياسى من هيئة التحرير الى الاتحاد القومى فالاتحاد الاشتراكى، وانتقل فى الأيديولوجية من توجهات عامة مثل الاتحاد والنظام والعمل، الى الاشتراكية الديمقراطية التعاونية الى الاشتراكية أو الاشتراكية العلمية فى الميثاق .. فإنه انتقل فى الاقتصاد من المزج بين دور الدولة والرأسمال الخاص فى الخمسينات (حيث وصف الاقتصاد المصرى فى حديث له فى يناير ١٩٥٨ بأنه : رأسمالى موجه) الى حتمية الحل الاشتراكى فى بداية الستينيات ! ولعل من الأمور ذات المغزى هنا أن كلمة (التجربة) ! كانت هى الكلمة الأثيرة لوصف مراحل التطور المصرى فى "الميثاق الوطنى" : فهى كلها "تجارب" موضوعها الدولة المصرية، والشعب المصرى ! ولذلك لم يكن غريبا أو وضع الخطة الخمسية تم قبل التأميمات، وأن التأميمات تمت قبل أن يصدر الميثاق (بعد صدمة الانفصال السورى) متضمنا "تنظير" التحول الاشتراكى !

ثانيا : الطابع الفردى فى اتخاذ كثير من القرارات الحيوية، وفى مقدمتها قرار التأميمات الشاملة عام ١٩٦١ الذى كان حجر الزاوية فى تغيير النظام الاقتصادى. وبداهة، فقد كان التوجه نحو

التأميمات الواسعة يلقي معارضة من الأساتذة ورجال الاقتصاد التقليديين، الذين رفض عبد الناصر آراءهم. ويصاب المرء بالدهشة بالبلغة للطريقة التي أعدت وأعلنت بها القرارات الاشتراكية بدءاً من ١٩ يوليو ١٩٦١ كما يرويها أحمد حمروش : " صدرت كل هذه القوانين بطريقة الصدمة المفاجئة ". اعتمد عبد الناصر في إصدارها على السرية. لم يستشر فيها أعضاء مجلس قيادة الثورة السابقين، وإنما عرض الموضوع للمناقشة في جلسة واحدة خاصة بالأسكندرية حضرها عبد الناصر، وعامر، والبغدادى، وزكريا محيى الدين، وكمال الدين حسين فقط ! وغيرت هذه الجلسة مسار الاقتصاد المصرى برمته لعقود طويلة تالية !

ثالثاً : الأسلوب الإدارى .. والأمنى الذى تمت به عملية التحول " الاشتراكى " والتي كان يفترض أن تتم فى سياق تحول " فكرى " عميق، وبوجود كوادى " اشتراكية " . ولكن التحول تم فى وجود المفكرين والقيادات الاشتراكية فى السجون والمعتقلات ! وبدأ وكان التوجهات السياسية والأوامر الإدارية، كفيلة بحل المشكلات الاقتصادية بما فى ذلك ما سمي بـ " المعادلة الصعبة " أى : زيادة الانتاج مع زيادة الاستهلاك، وزيادة الادخار ؟

لماذا التأميم ؟

السؤال الجوهرى بعد ذلك، هو : لماذا اختار عبد الناصر التأميم الشامل، والاعتماد على الدولة فى التنمية وليس القطاع الخاص ؟ الشائع هو أن عبد الناصر " اضطر " للتأميم بعد تقاعس رأس المال الخاص عن القيام بواجبه فى التنمية، برغم التسهيلات الكبيرة التى

وفرت له ! غير أن تأمل الأوضاع العامة في مصر طوال الخمسينيات يفضى بنا إلى تفسير أكثر عمقا ومنطقية! فبعد قيام الثورة، وبالذات مع تولي عبد الناصر مقاليد السلطة في ١٩٥٤، ظهر الانفصال بين القوة "السياسية" التي آلت إلى رجال الثورة والقوات المسلحة، والقوة الاقتصادية التي ظلت في أيدي كبار ملاك الأراضي، وكبار الرأسماليين في الصناعة والتجارة والمال. ولذلك، كان جوهر التحرك السياسي لعبد الناصر طوال الخمسينيات هو السعى لإعادة الجمع بين القوة السياسية والقوة الاقتصادية. حقا، لقد اجتهد عبد الناصر وصحبه، في الخمسينيات، إلى طمأنة كبار الرأسماليين في مصر، والإشارة إلى حرص الثورة على الحفاظ على "مصلحة التعمال، ومصلحة أصحاب الأعمال معا" ! وحفل النصف الأول من الخمسينيات بالعديد من القوانين واللوائح المشجعة لرأس المال الخاص، المحلي والأجنبي. ولكن هذا كله لم يقلل من التصميم، ليس فقط على إخضاع القطاع الخاص لإرادة الدولة، وإنما أيضا المبادرة ببناء قطاع اقتصادي جديد للدولة ذاتها، وهو ما تم من خلال "المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومي" الذي نشأ في سبتمبر عام ١٩٥٢.

غير أن تشكك رأس المال الخاص في نوايا عبد الناصر زاد بالذات مع اجراءات "التعمير" والاستيلاء على المؤسسات الاقتصادية الأجنبية التي كانت تعمل في مصر عام ١٩٥٦. فلقد رفض عبد الناصر بقوة أن تؤول تلك المؤسسات للقطاع الخاص المصري، وفي خطابه في نوفمبر ١٩٦١ حكى عبد الناصر أن القيسونى (وزير

الاقتصاد فى ذلك الحين) جاءه بعد اعلان التمهير ومعه كشف بأسماء رأسمالين مصريين .. " وكل واحد فيهم عايز يخطب شركتين ثلاثة من الشركات المصرية .. وإنما قلت أن جميع الشركات تروح القطاع العام " ! وكما يعلق على ذلك محمد حسنين هيكل فإن "الرأسمالية المصرية .. بدأت تتوجس خيفة، فقد فهمت بوضوح أن توسعها ليس مطلوباً، وإذا كان الأمر كذلك، فإن حصر نشاطها وارد".

وإذا كانت تطرح حجة "التشريعات التى وضعتها حكومة الثورة لتسهيل الاستثمار الخاص، ولم يستجب لها القطاع الخاص"، فإن تلك الحجة تنطوى على خلط بين "التشريعات" المنظمة للاستثمار و "مناخ" الاستثمار، فوجود الأول لا يعنى وجود الثانى الضرورة. ومن المؤكد أن جل فترة الخمسينيات كانت فترة طراب وعدم استقرار سياسى بكل المقاييس، يصعب تصور أنها -ان يمكن أن تساعد على جذب الاستثمار المحلى أو الأجنبى، أيا خانت التشريعات والقوانين الموجودة !

اندفع عبد الناصر إذن - بقوة - نحو التأميم، وإقامة الاقتصاد الاشتراكى المتحور حول الدولة، مدفوعاً برغبة فى الامساك بناصرية القوة السياسية والاقتصادية معا - غير أنه لاشك أنه كان يعتقد بعمق أن ذلك هو السبيل الأجدى لتحقيق طفرة سريعة وشاملة لتنمية الاقتصاد المصرى. ومن الانصاف القول بأن الفترة نفسها أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات شهدت ازدهارا للاقتصاديات الاشتراكية، وللإقتصاد السوفيتى على وجه الخصوص، الذى

استطاع أن يرسل فى ذلك الوقت أول إنسان الى الفضاء، فضلا عن تحديه وتهديده للعالم الرأسمالى بأكمله، ويذكر هنا أن علاقة عبد الناصر بالزعيم اليوغوسلافى تيتو كانت حاسمة فى بلورة قناعاته الاشتراكية. غير أن الأهم من ذلك، كان هو الدعم الفكرى والإعلامى الذى قدمه مفكرو ومتقفوا اليسار، بلا حدود، لعبد الناصر ومشروعه الاشتراكى، بعد أن غفروا له ما لقوه فى سجنونه ومعتقلاته من تعذيب واهانات !

حصاد التجربة !

بالرغم من أن عبد الناصر يتحمل مسئولية اختيار الطريق "الاشتراكى" للاقتصاد المصرى فإن من الظلم - كما ذكرنا - تجاهل أن ذلك الطريق كان سائدا فى القطب الاشتراكى فى النظام الدولى فى ذلك الحين، وفى عديد من البلاد النامية الهامة، وكان فيها كلها مفعما بكثير من الآمال والتوقعات. ولذلك فإن اخفاق هذا الطريق يعد ظاهرة "عالمية" قبل أن يكون ظاهرة "مصرية".

لقد أنجز عبد الناصر تقدما ملحوظا فى رأب الثغرة بين الأغنياء والفقراء خاصة فى الريف، بعد أن اختفى كبار الملاك وزادت وتدعمت فئة صغار الملاك. وتحسنت المساواة فى الدخل فى المدن أيضا بفعل الضرائب التصاعدية والحدود الدنيا والعليا للرواتب. واتسعت القاعدة الصناعية وارتفعت حصتها من الدخل القومى من ١٦٪ سنة ١٩٥٢ الى ٢١٪ سنة ١٩٧٠. فضلا عن ذلك كله، فقد بنى عبد الناصر السد العالى (أعظم انجازاته على الإطلاق) فزاد من الطاقة الكهربائية، ومن مساحة الأرض المزروعة. غير أنه فى المقابل،

ظل رأس المال الضروري للاستثمار شحيحا وسالبا فى آخر سنوات عبد الناصر، وظل مستوى المعيشة لعامة الناس منخفضا، فزادت مثلا نسبة فقراء الريف من ٢٣٪ سنة ١٩٥٨ الى ٤٤٪ فى أوائل السبعينيات. واستمر مستوى الفقر متفاقما فى المدن أيضا، ولم يرتفع متوسط الدخل الفردى إلا بنسبة ٢٧٪ سنويا. وظلت تبعية الاقتصاد قائمة، بل ازدادت تفاقما، وظلت الصادرات المصرية فى معظمها من المواد الأولية مع فارق أن النفط أخذ مركز الصدارة محل القطن. وازداد العجز فى توفير المواد الغذائية محليا، وتضخمت أعباء الدولة المالية، وظلت الزراعة عام ١٩٧٠ هى القطاع الانتاجى الأكبر - باستثناء البترول والغاز - وتستوعب أكبر نسبة من الأيدى العاملة (٥٧٪) ولم تتعد حصتها من الناتج القومى ٢٨٪ (أى لم تعد الانتاجية الزراعية سنة ١٩٧٠ أفضل مما كانت عليه عام ١٩٥٢). وأخيرا، فقد طرأ ركود على الاقتصاد المصرى منذ ١٩٦٣ لازمة حتى وفاة عبد الناصر.

غير أن أكثر الجوانب سلبية فى الخيار الاقتصادى لعبد الناصر، كان هو بعض الأفكار والمفاهيم التى قدمت باعتبارها فضائل وطنية واجتماعية فى الستينيات، ونشعر الآن - ونحن فى مقتبل القرن الواحد والعشرين - أن عكسها - بالضبط - هو المطلوب لنهضة الاقتصاد المصرى :

(١) ففى حين كان التخلص من المشروعات الأجنبية والاستثمارات الأجنبية من خلال التخصير، علامة على الاستقلال الاقتصادى والعزة القومية فى ظل عبد الناصر فى الخمسينيات، فإننا اليوم عام

٢٠٠٠ نعى أن القدرة على جذب الاستثمارات الأجنبية، وعلى التفاعل الصحي مع العالم الخارجى، هى العلاقة الأكثر دلالة على قوة الاقتصاد وحيويته !

١١ وفى حين كانت "سيطرة" الشعب على وسائل الإنتاج وهيمنة الدولة والتقليل من شأن القطاع الخاص .. علامة السمة التقدمية للاقتصاد، وعلى العدل الاجتماعى فى الستينيات، فإننا اليوم - عام ٢٠٠٠ - نعى أن تشجيع القطاع الخاص، والمبادرة الفردية، وضمان التنافس بين المشروعات، وبعدها عن الاحتكار - هو الذى سوف ينعش الاقتصاد المصرى ويدفعه الى الأمام !

١٢ وفى حين سادت فى الخمسينيات والستينيات استراتيجيات (احلال الواردات) باعتبارها أداة فعالة لتلبية احتياجات "الجماهير" وتوفيرها بأسعار معقولة .. فإننا اليوم - عام ٢٠٠٠ - نعى أن التوجه نحو التصدير، والاستعداد لما يستلزمه من كفاءة انتاجية وتسويقية عالية (وليس مجرد الانكفاء على السوق المحلى) هو فقط ما سوف يهيىء الاقتصاد المصرى للارتقاء الى المستوى العالمى، وتحقيق نقلة كيفية له، تتكافأ مع مستوى آمالنا وطموحاتنا!

وبمثل هذا المنطق الجديد، يمكن أن نحقق الآمال والأحلام التى راودت عبد الناصر بشأن رفاهية شعب مصر، وازدهار اقتصادها.. ولكن من خلال خيارات أخرى تختلف بالضرورة عما اختاره عبد الناصر منذ أربعة عقود!

الفصل
الخامس

عبد الناصر
وسايرة مصر الخارجية



لا تقل خيارات عبد الناصر الخارجية، فيما تأثيره من جدل، عن خياراته الداخلية. كذلك فإن المفارقة الهائلة، بين الأهداف والنوايا النبيلة أو المثالية، وبين الوسائل والسياسات المتبعة لتحقيقها .. نجدها أيضا على الصعيد الخارجى، مثلما كانت على الصعيد الداخلى. لذلك، ليس مصادفة أن شهرة عبد الناصر، ومكانته العالية ارتبطت بتوجهاته الخارجية، عربيا ودوليا، مثلما أن اخفاقاته وهزيمته القاتلة ارتبطت أيضا بقراراته الخارجية !

ولاشك - ابتداء - أن عبد الناصر أعاد صياغة سياسة مصر الخارجية، ووضع أسسا إيجابية قوية لها :

من الناحية الأولى، أحدث عبد الناصر نقلة لاشك فيها، بالنسبة لـ "سياسة مصر الخارجية" ! فقبل ١٩٥٢ كان عمر ما يمكن أن يعتبر "سياسة خارجية" مصرية، مستقلة نسبيا، لا يزيد عن ١٦ عاما، وبالتحديد بعد معاهدة ١٩٣٦ مع بريطانيا. ففي ظل السيطرة العثمانية، لم يكن هناك مجال لـ "سياسة خارجية مصرية"، اللهم فى حالة بعض الممالك أو الولاة، ذوى الاتجاهات الاستقلالية، والذين سعوا لإيجاد سياسة خارجية خاصة بهم مثل "على بك الكبير". وفي ظل "محمد على" عرفت مصر طموحا وإنجازا استثنائيا ما لبث أن حاصرته وحجمته القوى الأوروبية. وعندما حصل الخديوي اسماعيل عام ١٨٧٣ على حق مصر فى إبرام اتفاقيات ومعاهدات معينة، كان ذلك مشروطا بعدم الاخلال بمعاهدات "الدولة العلية"، فضلا عن عدم وجود أداة دبلوماسية لممارسة تلك السيادة، حتى إنشاء "نظارة" الخارجية فى ١٨٧٨.

ومع اندلاع الحرب العالمية الأولى، وزوال السيادة العثمانية ووضعها تحت الحماية البريطانية، ألغت بريطانيا وزارة الخارجية المصرية عام ١٩١٤، إلى أن عادت مع صدور تصريح فبراير ١٩٢٢. ولو أن التحفظات الأربع التي تضمنها التصريح عوقت تكوين سياسة خارجية مصرية حقيقية ! غير أن تطورات الظروف الدولية في منتصف الثلاثينات، ثم توقيع معاهدة ١٩٣٦ أتاح الفرصة لأول مرة لبدء تبلور "سياسة خارجية مصرية" حتى مع وجود بند في تلك المعاهدة يمنع طرفيها من أن يتخذا مواقف - في علاقاتهما مع البلاد الأجنبية - أو يبرما معاهدات، تتعارض مع أحكام المعاهدة.

وعلى أية حال، فإن أغلب "سياسة مصر الخارجية" قبل الثورة، إنما اتجه إلى حل القضية الوطنية، وتحقيق الاستقلال الكامل عن بريطانيا. وما عدا ذلك، كانت هناك قضايا محددة أثرت بحكم التطورات الدولية المحيطة بمصر في ذلك الوقت على رأسها : العلاقات المصرية الإيطالية (بسبب الوجود الإيطالي في ليبيا، وإثيوبيا، المؤثر على حدود مصر الغربية، وعلى مياه النيل)، والعلاقات المصرية الفرنسية (أي قضية قطع العلاقات مع حكومة فيشي) والاعتراف بالاتحاد السوفيتي، فضلا عن مسألة انضمام مصر لبريطانيا في الحرب الثانية (والتي عرفت بسياسة تجنيب مصر ويلات الحرب !). أما سياسة مصر العربية، فإن أسسها الثقافية والشعبية أخذت تتجذر منذ بداية الثلاثينيات كصدى للمواجهة العربية - اليهودية في فلسطين، قبل أن تتجسد في سياسات رسمية مع دور مصطفى النحاس الأساسي في بناء

الجامعة العربية، ثم قرار الملك فاروق بخوض حرب فلسطين عام ١٩٤٨.

غير أن عبد الناصر، وقد جاء - ليس فقط كأول مصري يمسك زمام السلطة في مصر، وإنما أيضا كمعبر عن طموحات جيل جديد، وطبقة جديدة - تصور سياسة مصر الخارجية مختلفة تماما، ومتحررة من كل القيود التي تكبلها، مستندة فقط الى تاريخ مصر، وموقعها الجغرافي. ومن هذا المنظور تساءل عبد الناصر في "فلسفة الثورة" : "ما هو دورنا الإيجابي في هذا العالم المضطرب، وأين هو المكان الذي يجب أن نقوم فيه بهذا الدور ؟".

وأجاب محددا الدوائر الثلاث الشهيرة لحركة مصر، ودورها في العالم، أي الدوائر : العربية، والأفريقية، والإسلامية ! ولاشك أن مصر، بزعامة عبد الناصر، انطلقت للحركة النشطة، على تلك الدوائر بحيوية ونشاط غير مسبوقين لتمارس "ادوارها". وزاد عليها - كما جاء بعد ذلك في "الميثاق" الدائرة الأفرو-آسيوية، والدائرة العالمية أو الأمم المتحدة. وبعبارة موجزة، فإن عبد الناصر استبدل بسياسة خارجية محدودة، مرتبطة بمقتضيات السياسة البريطانية، سياسة خارجية طموحة، تنطلق من تصور "لادوار" تلعبها مصر، حتى وإن كانت تتجاوز قدراتها وإمكاناتها !

□ الاستقلال والحياد،

من ناحية ثانية، وإذا كان عبد الناصر في خياراته الداخلية قد تآثر بعصره، وعبر عنه فإن هذه الحقيقة تبدو أوضح ما يكون في

سياسته الخارجية. فقد نبذ عبد الناصر الديمقراطية في حقبة ازدهرت فيها النظم الشمولية والسلطوية في العالم، وحبذ عبد الناصر الاشتراكية في حقبة شهدت صعود الاتحاد السوفيتي والمعسكر الاشتراكي. وبالمثل، فإن تصور عبد الناصر عن دور مصر تزامن مع ازدهار حركة التحرر الوطني في العالم الثالث، بما في ذلك سعى البلاد العربية للتحرر من الاستعمار. وفي الواقع، فإن نشأة عبد الناصر وتبلور وعيه السياسي إنما تمت في قلب المرحلة التي شهدت بزوغ الحركات القومية في آسيا وأفريقيا، بعد الحرب العالمية الأولى (بزعامة أتاتورك في تركيا، وسعد زغلول في مصر، رغاندى في الهند، وصن يات سن في الصين). ثم تزامنت حركته السياسية النشطة، ثم زعامته للثورة مع موجة التحرر الوطني، بعد الحرب العالمية الثانية، والمعارك الضارية التي خاضها عديد من شعوب آسيا وأفريقيا ضد الامبراطوريات الاستعمارية (البريطانية والفرنسية) الآفة. ولاشك أن تحقيق (استقلال مصر) من خلال جلاء الإنجليز كان هو الهاجس الأول لعبد الناصر. وقد اتقن الجمع بين أسلوب التفاوض مع الإنجليز، جنباً إلى جنب مع الضغط عليهم والعمل الفدائي في منطقة القناة. ومع أن عبد الناصر قبل في اتفاقية الجلاء أن يسلم بحق بريطانيا في العودة في حالة تهديد حلفائها في المنطقة، إلا أن ذلك الوضع انتهى بعد معركة السويس عام ١٩٥٦، والغاء معاهدة الجلاء، والإستيلاء على القاعدة البريطانية في القناة. وتحقق لمصر - لأول مرة في عصرها الحديث - استقلالها الكامل.

والواقع أن "أزمة السويس" كانت (مثلما أصبحت أزمة الخليج بعدها بـ ٣٥ عاما!) علامة على افول نظام عالمي، وبزوغ نظام جديد، حيث أسدلت الستار على بقايا الدور القديم "لبريطانيا العظمى"، وكرست على مسرح السياسة الدولية التنافس المتنامي بين المعسكرين الشيوعي والرأسمالي. غير أن الأهم من ذلك، أن تلك الأزمة دشنت مشاركة مصر الفاعلة في قيادة العالم الثالث، بعد أن كانت أسسها قد وضعت بالفعل في مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥. وكانت وقفة مصر عبد الناصر ضد العدوان، وانتصارها السياسي، نموذجا ملهما لبلاد آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، لما يمكن أن تحققه دولة صغيرة تصر على جرية إرادتها. وكان ذلك بدوره هو الأساس المتين الذي قامت عليه حركة الحياض الإيجابية، وعدم الإنحياز، في السنوات التالية، والتي كان عبد الناصر في مقدمة قادتها ورموزها بلاشك.

□ العروبة وإسرائيل؛

ثالثا، أن عبد الناصر، وإن كان ابن عصره أيضا في تغييره عن التجاوب المصري مع العرب، إلا أنه نقل هذا التجاوب إلى مرحلة الالتحام والقيادة. ومرة ثانية نلاحظ أن نشأة عبد الناصر، وتبلور وعيه، تزامنت مع حقبة نمو الوعي العربي في مصر منذ بداية الثلاثينيات بتأثير اشتداد الأزمة في فلسطين واندلاع الثورة العربية فيها ضد اليهود، فضلا عن نشاط العرب المشرقيين في مصر، وخروج المثقفين المصريين للمشرق العربي، وتجسّد سبل التواصل مع بلدانه. وانعكس ذلك كله في اهتمام شعبي ورسمي شامل، على

كل المستويات، بقضية فلسطين، وهو الأمر الذى بلغ ذروته بعد ذلك - كما ذكرنا - فى قيام مصر بزعامة مصطفى النحاس بالدور الرئيسى فى إنشاء الجامعة العربية، ثم قرار الملك فاروق بد، ول حرب فلسطين !

لقد اختلف ذلك المناخ جذريا عما كان سائدا قبله بعقدين أو ثلاثة فقط ! فدعوة مصر من أجل الاستقلال فى بداية القرن إنما ارتبطت فقط بالتوجهين : الإسلامى (الأفغانى، وعبد، ورضا ..)، والمصرى (لطفى السيد، قاسم أمين ...) أما التوجه العربى فكان غائبا، أو ذيلا للتوجه الإسلامى. بل الأكثر من ذلك، فإن التوجه العربى الخالص الذى كان يظهر فى ذلك الحين فى الشام، وتبلور سياسيا وعسكريا فى حركة الشريف حسين إبان الحرب الأولى ، وتلقى الدعم من بريطانيا ضد الامبراطورية العثمانية، كان موضع شك من المصريين الذين كانوا يعادون بريطانيا، ونظر بعض زعمائهم الى الدولة العثمانية كحليف لهم. ولذلك كان سعد زغلول فى زعامته لثورة ١٩ على أساس الفكرة المصرية الخالصة هو أيضا ابن عصره، ولا يستحق النقد الذى وجهه اليه عبد الناصر فى الميثاق بأنه لم يتطلع الى الحركة العربية خارج سيناء !

وفى واقع الأمر فإن مفارقة عبد الناصر الأولى : صفقة الأسلحة الشيكية، فتأميم القناة، ثم معركة ١٩٥٦ .. جذبت إليه بقوة إعجاب ملايين العرب الذين كانوا يسعون للحصول على الاستقلال، أو يجاهدون لتثبيته. وسرعان ما تجاوب عبد الناصر مع هذا الإعجاب والتأييد، وخاطب الجماهير العربية مشددا على المحاور الثلاثة التى

شكلت آلامها وآمالها : محاربة الاستعمار، والتصدي لإسرائيل، والدعوة للوحدة العربية. ولم يكن غريبا في هذا السياق أن حصل عبد الناصر على حب وتأييد عربي كاسح لم يحظ به زعيم عربي في التاريخ المعاصر على الإطلاق ! وعندما جسد عبد الناصر هذا الأمل في الوحدة المصرية السورية وصلت شعبيته الى ذروتها، حتى وإن كانت تلك الوحدة قد قامت فعليا على أسس واهية متسربة، تلاشت مثل حلم جميل عابر !

في هذا السياق العام، كانت مواقف عبد الناصر ضد إسرائيل، باعتبارها كيانا دخيلا مصطنعا، مغتصبا لأرض فلسطين وحقوق شعبها، وتابعا للاستعمار والامبريالية إحدى أعمدة شعبيته العربية. ولكن هذا لم يعن في الواقع - وطبقا لكل الدراسات الجادة لأفكار ومواقف عبد الناصر - أن تسوية الصراع مع إسرائيل كانت على رأس جدول أعماله، بل - على العكس - لقد تصور عبد الناصر ذلك الصراع كعملية تاريخية طويلة ومتعددة المراحل، وأن الفائز في هذا الصراع لن يتحدد على أرض معركة عسكرية، ولكنه سوف يتحدد من خلال عملية الثقافة العربية - الإسرائيلية على بناء القاعدة الاجتماعية - الاقتصادية. ولذلك لم يمتلك عبد الناصر خطة إسرائيلية لتحرير فلسطين، وإن كان قد اهتم ببناء وترأكم القوة المصرية بشكل عام، والقوة العسكرية بشكل خاص، بدءا من إبرام صفقة الأسلحة التشيكية عام ١٩٥٥، ثم الاعتماد بشكل مطرد على السلاح السوفيتي، وحتى محاولة احتلال أسلحة غير تقليدية (مثل محاولة تصنيع الصواريخ في مصر، والتي قوبلت برد فعل

هستيري من جانب إسرائيل).

١١ أفراد بالقرار:

لا يبارى عظمة الأهداف الخارجية التي توخاها عبد الناصر، إلا قصور كثير من الوسائل والسياسات التي اتبعها لتحقيق تلك الأهداف.

- فلاشك - أولا - أن عبد الناصر انفرد باتخاذ القرارات الأساسية للسياسة الخارجية. وطبقا لواحدة من أفضل الدراسات عن اتخاذ قرار السياسة الخارجية لدى عبد الناصر (محمد السيد سليم، التحليل السياسي الناصري)، فإن هيكل اتخاذ القرار تمثل فيما يسمى بمجموعة "القائد المسيطر" أي "مجموعة صغيرة من الأفراد، يسيطر عليهم قائد سلطوي واحد يتصرف بمفرده أو بدون تشاور حقيقي مع باقي أفراد المجموعة، كما أنه قادر على اتخاذ أي قرار حتى بدون موافقة أي أو كل أفراد المجموعة" وبحكم التعريف، فإن أفراد المجموعة يشتركون القائد السلطوي معظم آرائه في السياسة الخارجية، كما أنهم يتلقون المعلومات عن طريقه، وبالتالي، فإن معظمهم يتجه إلى تأكيد تفضيلات القائد أو ما يعتقد أنه تفضيلات القائد". والواقع أن هذه المجموعة لم تنتظم في هيكل رسمي أو دستوري محدد باستثناء فترة مجلس قيادة الثورة (التي انتهت بانتخاب عبد الناصر رئيسا للجمهورية في ١٩٥٦)، وفترة إنشاء ما سمي بـ "مجلس الرئاسة" في سبتمبر ١٩٦٢، الذي لم يعمل فعليا إلا في الستة شهور الأولى من تشكيله، قبل أن يفتر حماس عبد الناصر له. أما السلطة التشريعية (مجلس الأمة) أو

أجهزة السلطة التنفيذية الأخرى أو التنظيم السياسي الواحد، فلم يكن لأى منها أى دور يذكر فى قرارات السياسة الخارجية. وكانت قضايا السياسة الخارجية مستثناه من أعمال مجلس الوزراء، أما وزارة الخارجية " فقد اقتصر دورها على رصد الأحداث العالمية، وتقديم التوصيات الفنية للرئيس، وتنفيذ السياسات والقرارات التى اتخذها الرئيس " حيث كانت قرارات السياسة الخارجية تصدر من الرئاسة دون استشارة وزارة الخارجية ! فإذا كان عبد الناصر - وفقا لهذا التحليل - مسئولاً عن إنجازات السياسة الخارجية وقراراتها الإيجابية الحاسمة، فإنه يظل أيضاً هو المسئول عما أصاب تلك السياسة من نكسات وكوارث، لاشك أن أخطرها كان قرار سحب قوات الطوارئ وما أعقبه من تداعيات انتهت بهزيمة ١٩٦٧.

شعبية قاتلة

من ناحية ثانية، نستطيع الآن أن نقول بدرجة عالية من الثقة، أن عبد الناصر كان فى سياساته الخارجية بشكل عام، وتجاه الصراع العربى الإسرائيلى بشكل خاص، أسير الشعبية الجارفة التى تحققت له فى العالم العربى عقب معركة السويس، حيث بدا بصورة البطل المتحدى للاستعمار والصهيونية، والرافض يوماً لأى تسويات أو مساومات. لقد حرص عبد الناصر على الحفاظ على هذه الصورة أمام الراى العام العربى أو أمام " الجماهير " العربية، مهما كان الثمن أو الأساليب، حتى وإن تناقضت فى كثير أو قليل مع جوهر كثير من سياساته التى كانت معتدلة، وحريصة.

وعلى سبيل المثال، وفيما يتعلق بالصراع مع إسرائيل، فإن

الإنسان يصاب بالدهشة الشديدة، لدى قراءة العديد من خطب عبد الناصر الجماهيرية وتصريحاته الموجهة للنخب العربية، بل وبعض البيانات العربية التي شارك فيها، والمليئة بالتشدد والإصرار على "تحرير فلسطين" !

ولم يتورع عبد الناصر عن أن يصف "الحبيب بورقيبة"، عندما تحدث عام ١٩٦٥ عن إمكانية الاعتراف بإسرائيل والتعايش معها بأنه "خادم للاستعمار والصهيونية" وأنه "باع الوطن العربى" ! وفى هذا السياق، يفيض الدكتور حسن نافعة (فى دراسة ممتازة له فى العدد القادم من "السياسة الدولية") فى سرد هذا الجاذب، من سلوك عبد الناصر، ويذكر أنه عندما عقد مؤتمر القمة العربى الأول بالقاهرة فى يناير ١٩٦٤ بدعوة من عبد الناصر أعلن البيان الذى صدر عنه "اعتبار أن قيام إسرائيل هو الخطر الأساسى الذى أجمعت الأمة العربية بأسرها على وقفه .. وإن على الدول العربية أن تضع الخطط اللازمة، لمعالجة الجوانب السياسية والاقتصادية والإعلامية - حتى إذا لم تحقق النتائج المطلوبة، كان الاستعداد العسكرى العربى الجماعى القائم، بعد استكماله، هو الوسيلة الأخيرة العملية للقضاء على إسرائيل نهائيا" !

لقد تناقضت تلك التصريحات والبيانات النارية والعنترية - كما ذكرنا - مع جوهر سياسة عبد الناصر الفعلية تجاه إسرائيل والتي قامت على أساس المواجهة الحضرارية الشاملة بعيدة المدى للخطر الإسرائيلى، وعدم وضع أى خطة عاجلة "لتحرير فلسطين". غير أن هذا التناقض يثير ملاحظتين هامتين : أولهما، أن عبد الناصر كان

دوما عرضة "لابتزاز" من النظم والأحزاب "الثورية" العربية ...
والتي دأبت - بشكل مؤسف ومريب - على المزايدة على سياسات
واقوال عبد الناصر، وعلى أن "تعيّره" بالتخاذل في مواجهة
إسرائيل، وخاصة فيما يتعلق بالسماح بمرور السفن الإسرائيلية في
خليج العقبة، وهو ما تكرر بعد ١٩٦٧ عندما قبل مبادرة روجرز!
ومن المنطقي أن نتصور أن سلوك عبد الناصر المعلن كان - على
الأقل في جانب منه - رد فعل لتلك المزايدات المشبوهة ! غير أن
الأخطر من ذلك - ثانيا - هو أن تلك التصريحات زودت إسرائيل،
بمبررات قوية لأن تعد نفسها لأسوأ الاحتمالات وأن تخطط لضرب
عبد الناصر في أقرب فرصة. وقد لاحت تلك الفرصة، كثمرة ناضجة
سهلة، عندما تورط عبد الناصر في طلب سحب قوات الطوارئ
الدولية من سيناء وبدا أمام العالم وكأنه يحشد القوى العربية
للحجوم على إسرائيل ! وفي صباح الخامس من يونيو ١٩٦٧
صدرت الأهرام وفي صدر صفحتها الأولى تصريحات عبد الناصر
"نحن أحر من الجمر انتظارا للمفرقة، لكي نجعل العدو يفيق من
الأوهام ويواجه الحقيقة العربية وجها لوجه" !

البناء الداخلي :

وأخيرا يتبقى التساؤل حول علاقة سياسة عبد الناصر
الخارجية، بأوضاع مصر الداخلية. فلقد ذكر عبد الناصر في
"الميثاق" أن "السياسة الخارجية لشعب الجمهورية العربية
المتحدة هي انعكاس أمين وصادق لعمله الوطني" أي أن الطابع
"الوطني" و "التقدمي" لسياساته الداخلية كان لا بد وأن ينعكس

على سياسة مصر الخارجية. غير أن ما هو أهم من ذلك، يثيره سؤالان أخيران، وهما : هل استندت طموحات عبد الناصر الخارجية الى امكانيات مصرية حقيقية وكافية .. أم أن كثيرا من تلك الطموحات والسياسات كانت على حساب الشعب المصرى، والدولة المصرية ؟ إن حرب اليمن وتداعياتها وظروفها هى واحدة من القضايا الكبرى التى كانت - وماتزال تثير - هذا التساؤل ! غير أن من المؤكد بشكل عام أن قصور الانجاز الداخلى، والعيوب الجسيمة التى شابت النظام الناصرى سياسيا واقتصاديا، جعلت كثيرا من سياساته الخارجية غير مستندة الى أساس متين من القوة والامكانيات يبررها، ويدعمها ! أما التساؤل الثانى فهو - على العكس : هل كانت السياسات الخارجية الناصرية، تخدم دائما مقتضيات البناء الداخلى وتدعيم الاقتصاد المصرى ؟ والاسهام فى رفاهية الشعب المصرى وتقدمه ؟ إن حالة تامين القناة وبناء السد العالى تشير بالإيجاب عن هذا السؤال، ولكن ذلك لم يكن هو الحال دائما فى الكثير من القرارات والسياسات : العربية أو الدولية !





53

6.00

دار مصر للحرس

الناشر